

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

استعراض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية
في تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح
أقل البلدان نمواً في التسعينات

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ED/2001/17
17 November 2001
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

استعراض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية
في تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح
أقل البلدان نمواً في التسعينات

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٢

تصدير

تتضمن هذه الدارسة آخر استعراض وتحليل للتقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات. وقد اعتمد هذا البرنامج في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عُقد في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وأعدت هذه الدراسة إدارة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها، التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، في إطار الاستعراض والتقييم الإقليميين لبرنامج العمل الجديد وعملا بقراري الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ و ١٠٣/٥٠، وهي تشكل متابعة للدراسة الصادرة تحت العنوان نفسه في عام ١٩٩٩.

المحتويات

الصفحة

ج	تصدير
ز	ملخص تنفيذي
١	مقدمة
٣	أولاً- سياسات تثبيت الاقتصاد الكلي
٣	ألف- النمو الاقتصادي
٧	باء- هيكل الناتج المحلي الإجمالي
٩	جيم- التضخم
١١	دال- التطورات والسياسات النقدية
١٣	هاء- ميزان المدفوعات
١٤	واو- السياسة المالية
١٥	زاي- الدين الخارجي
١٦	حاء- الادخار والاستثمار
١٩	طاء- العمالة
٢١	ياء- البطالة
٢٢	ثانياً- الإصلاح المؤسسي
٢٢	ألف- الإصلاح التجاري
٢٢	باء- إصلاح النظام المصرفي
٢٣	جيم- إصلاح الخدمة المدنية
٢٣	دال- الخصخصة ودور القطاع الخاص
٢٥	ثالثاً- التطورات القطاعية
٢٥	ألف- قطاع الزراعة
٢٧	باء- قطاع الصناعة التحويلية
٢٨	جيم- إنتاج النفط وإيراداته
٢٩	دال- السياحة
٣١	رابعاً- التطورات الاجتماعية
٣١	ألف- السكان والنمو السكاني
٣٢	باء- التعليم
٣٤	جيم- الخدمات الصحية
٣٥	دال- الفقر
٣٧	خامساً- الخلاصة والتوصيات بشأن السياسات
٣٧	ألف- الخلاصة
٣٩	باء- التوصيات بشأن السياسة

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤٠ المراجع

قائمة الجداول

٣	١- مؤشرات الاقتصاد الكلي، ١٩٩١ و ١٩٩٥-٢٠٠٠.....
٩	٢- هيكل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الإنتاج وحسب النشاط الاقتصادي وبأسعار الثابتة، ١٩٩٠-٢٠٠٠.....
١٢	٣- المعروض النقدي، ١٩٩٦-٢٠٠٠.....
١٤	٤- ميزان المدفوعات، ١٩٩٤ و ١٩٩٥-٢٠٠٠.....
١٤	٥- ميزانية الحكومة، ١٩٩١ و ١٩٩٥ و ١٩٩٧-٢٠٠٠.....
١٥	٦- الدين الخارجي في اليمن، ١٩٩٥-٢٠٠٠.....
	٧- اليمن: توزع العمالة (من عمر ١٥ عاماً فما فوق) حسب القطاع الاقتصادي، ١٩٩٤ و ١٩٩٨-٢٠٠٠.....
٢٠	٨- إحصاءات زراعية: المساحة المزروعة والإنتاج وقيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.....
٢٦	٩- الإحصاءات الزراعية: المساحات الصالحة للزراعة والمساحات المزروعة.....
٢٧	١٠- إحصاءات سياحية: مجموع السياح الوافدين ومتوسط عدد الليالي والإيرادات السياحية، ١٩٩٥-٢٠٠٠.....
٣٠	١١- توزع السكان حسب الفئات العمرية ومجموع السكان ومعدلات النمو السكاني، ١٩٩٠ و ١٩٩٥-٢٠٠٠.....
٣١	١٢- إحصاءات تربية، ١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٠/٢٠٠١.....
٣٣	١٣- إحصاءات صحية: عدد الأطباء، وعدد السكان في مقابل كل طبيب، وعدد الأسرة وعدد السكان في مقابل كل سرير، ١٩٩٧-٢٠٠٠.....

قائمة الرسومات البيانية

٤	١- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠.....
١٠	٢- معدلات التضخم في اليمن، ١٩٩١ و ١٩٩٥-٢٠٠٠.....
١٦	٣- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.....

قائمة الأطر

٥	١- تحليل مقارن لليمن وأقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٨.....
	٢- الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١-٢٠٠٥).....
٧	

ملخص تنفيذي

خلال النصف الثاني من التسعينات، نما الاقتصاد اليمني بمعدل سنوي متوسطه ٥ر٥ في المائة، وكان الهدف المخطط ٧ر٢ في المائة. ويدفع عجلة النمو الاقتصادي قطاعا الزراعة والنفط، اللذان أسهما، مجتمعين، بأكثر من ٣٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠. فقطاع الزراعة هو المصدر الرئيسي للعمالة في البلد، بينما قطاع النفط هو المصدر الرئيسي للأرباح بالعملات الأجنبية. لكن هذين القطاعين هما عرضة لصدمات داخلية وخارجية تؤثر على أدائهما، وبالتالي، على أداء الاقتصاد كله، إذ إن قطاع الزراعة يعتمد كثيراً على كميات الأمطار التي يشوبها تقلب كبير، بينما يعتمد قطاع النفط على حجم إنتاج النفط والتطورات التي تطرأ على سعره في الأسواق الدولية، وكلا الأمرين معرض للتقلبات. ولذلك يتصف النمو الاقتصادي في البلد بعدم الاستقرار.

وخلال النصف الثاني من التسعينات، نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسطه ٢ في المائة وكان هذا النمو، على تواضعه، يفوق بكثير معدل النمو السالب الذي سُجل في عام ١٩٩١، وهو ١٥ر١ في المائة. وإضافة إلى ذلك، رافق النمو الذي حقق في النصف الثاني من التسعينات استقرار نسبي في متغيرات الاقتصاد الكلي نتج من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي. وطوال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، بلغ معدل التضخم السنوي ١١ر٢ في المائة، في مقابل ٤١ر٦ في المائة خلال النصف الأول من العقد نفسه. وقد أمكن تثبيت هذا الاستقرار النسبي في الأسعار بفعل تقليص عجز الميزانية والاستقرار النسبي في سعر الصرف.

وانخفضت نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٤ر٥ في المائة في عام ١٩٩٤، وهو العام الذي سبق شروع في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلى أقل من ١ في المائة في عام ١٩٩٧. وللمرة الأولى، سُجل في ميزانية عام ١٩٩٩، ومن ضمنها القروض والمنح، فائض يساوي ١٦ر٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٠، قدر الفائض بـ ٩ في المائة من هذا الناتج. وكانت الزيادة الكبيرة في إيرادات النفط، ولا سيما في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ كليهما، إضافة إلى خفض الإنفاق الرأسمالي خلال الأعوام الخمسة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي، هي العامل الرئيسي الذي أفضى إلى تحسن الأداء خلال الأعوام القليلة الماضية.

ولم يشهد هيكل الناتج المحلي الإجمالي تغيراً هاماً خلال الأعوام الأخيرة، إذ بقي قطاعا الزراعة والنفط مهيمنين على الاقتصاد. وبالرغم من أن حصة قطاع الزراعة انخفضت من ٢٤ر٢ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٢٢ر١ في المائة في عام ٢٠٠٠، لا يزال هذا القطاع هو الأهم من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وأهم تطور طرأ فيما يتعلق بهيكل هذا الناتج هو ارتفاع حصة قطاع الصناعة الاستخراجية، وضمنه إنتاج النفط والغاز، من ١٣ر٦ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ١٦ر٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. أما ثاني تطور في الأهمية فهو الانخفاض الحاد في حصة قطاعات النقل والتخزين والاتصالات: من ١٤ر٨ إلى ٧ر٢ في المائة، فتكون نسبة التراجع ٥٠ في المائة.

وكان تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلد دون التوقعات، إذ هبط خلال الأعوام الأخيرة، من ٤٥١ مليون دولار في عام ١٩٨٥ إلى ٣١٠ ملايين في عام ١٩٩٨، وتدننت حصة البلد ضمن تدفقات هذه المساعدة إلى البلدان النامية من ٤ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٢ر٦ في المائة في عام ١٩٩٨. كما ظل الاستثمار الأجنبي الوارد إلى البلد محدوداً جداً، وتشكل معظمه من الاستثمار الذي تجريه الشركات الكبرى العاملة في قطاع النفط. وتقلب هذا الاستثمار المحدود، خلال السنوات القليلة الماضية، حسب ظروف أسواق النفط. وقد حدث التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، الذي شهدته الأعوام الثلاثة الأخيرة من التسعينات، في وقت كانت فيه المصادر الأجنبية لا تزال تمثل نصيباً كبيراً ضمن الاستثمار الإجمالي في

البلد. ففي عام ٢٠٠٠، مثلاً، قُدِّر أن ٣٦ في المائة من الاستثمار الإجمالي جاءت من مصادر أجنبية، وفي هذا ما يوضح أن البلد لا يزال يعتمد على مصادر أجنبية للتمويل، مما يزيد من ضعفه في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية.

ولم يكن التحسن النسبي الذي شهده الأداء الاقتصادي في النصف الثاني من التسعينات كافياً لخفض معدل البطالة المرتفع. بل على العكس من ذلك، تفاقمت البطالة حتى أصبحت من التحديات الرئيسية التي تواجه أصحاب القرار. وفي عام ٢٠٠٠، قدرت مصادر رسمية معدل البطالة بـ ١١ في المائة، بينما قدرته مصادر مستقلة بأكثر من ٢٣ في المائة. وتزداد مشكلة البطالة تأججاً بفعل ارتفاع معدل النمو السكاني؛ وعجز قطاع الزراعة، الذي هو مصدر العمالة الرئيسي، عن استيعاب الأيدي العاملة الزائدة؛ وانخفاض عدد المغتربين عن البلد في سوق العمل الإقليمية؛ والتزايد النسبي لعمالة النساء؛ والارتفاع السريع في عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل. كما ارتفعت معدلات الفقر خلال الأعوام القليلة الأخيرة من التسعينات. وتشير تقديرات رسمية إلى أن نسبة الأسر التي تعاني من الفقر المطلق، أي الأسر التي لا تستطيع تلبية احتياجاتها الغذائية، بلغت ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٩، مسجلة زيادة قدرها ٢٢٧ في المائة عنها في العام السابق.

وقد أحرز اليمن تقدماً هاماً في التعليم الأساسي أثناء العقد الأخير. فعدد التلامذة الملحقين بمرحلة التعليم الابتدائي ارتفع من ٢٢ مليون في السنة ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٣٣ ملايين في السنة ٢٠٠٠/٢٠٠١، مسجلاً معدل نمو سنوي متوسطه ٤٣ في المائة. غير أن نظام التعليم يعاني من مشاكل عدة، بينها انخفاض معدل التحاق الفتيات بالمدارس، الذي لم يتجاوز ٣٤٢ في المائة من المجموع في السنة ٢٠٠١/٢٠٠٠. كما أن نسبة عالية من التلامذة يتوقفون عن الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي، وأعداداً كبيرة من المدارس ليست مجهزة بمستلزمات أساسية كالمكتبات والمختبرات.

ومع أن الخدمات الصحية شهدت تقدماً ملحوظاً على مدى الأعوام القليلة الماضية، لا يزال يلزم بذل جهود إضافية لتحسين هذه الخدمات وتوسيع نطاقها، وخصوصاً في الأرياف، وكذلك لتحقيق تحصيل كامل من مخاطر صحية جسيمة كشلل الأطفال والحصبة. ويجب، أيضاً، تحسين نوعية الرعاية الصحية إذا أريد للسكان أن يحظوا بخدمات صحية مناسبة.

ويواجه البلد مشكلة خطيرة في المياه. فنصيب الفرد من استخدام المياه يقدر بنحو ١٢ في المائة من المعدل المتوسط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و ٢ في المائة من المعدل العالمي. كما أن هناك إفراطاً في استخدام الموارد المائية يجعل مشكلة نضوب احتياطي المياه تتفاقم. ويقدر هدر المياه بنسبة ٣٠ في المائة. كما تشير التقديرات إلى أن زراعة القات تستهلك نحو الثلث من موارد البلد المائية المحدودة.

وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد ارتفاع معدلي البطالة والفقر، ونقص المياه، وارتفاع معدل الأمية، والافتقار إلى الأيدي العاملة الماهرة، وخصوصاً في مجالات الإدارة الاقتصادية، وارتفاع معدل النمو السكاني، البالغ حالياً ٣٥ في المائة. كما أن هذا الاقتصاد يفتقر افتقاراً شديداً إلى المناعة في مواجهة الصدمات الخارجية، ولا سيما تطورات أسعار النفط وتحويلات المغتربين، وهما المصدران الأساسيان للعملة الأجنبية.

مقدمة

يواجه تعجيل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في اليمن تحديات يتمثل أهمها في سوء ادخار الموارد، وارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع معدل الأمية، ولا سيما بين النساء، وانخفاض الإنتاجية. وهناك فجوة واسعة بين الموارد الاجتماعية والاقتصادية المتيسرة والموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية السريعة. فقبل اكتشاف النفط، كان البلد يعتمد في تنمية اقتصاده على تحويلات العمال والمساعدة الاقتصادية التي ترده من البلدان المانحة، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. وشكل اكتشاف النفط وبدء تصديره، في عام ١٩٩٧ نقطة تحول، إذ عزز آمال السكان بتحسين الأداء الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة. ثم تبين أن هذه الآمال كانت، مفرطة في التفاؤل. فكميات احتياطي النفط كانت ضئيلة، كما كان الإنتاج اليومي قليلاً نسبياً. غير أن قطاع النفط أصبح من أهم قطاعات الاقتصاد من حيث حصته ضمن الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات. ولولا تصدير النفط لكانت ظروف البلد الاقتصادية العامة أسوأ بكثير مما هي عليه حالياً.

وقد تحسن الأداء الاقتصادي منذ عام ١٩٩٥، عندما بدأ تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي. وكان من أسباب هذا التحسن، أيضاً، ارتفاع إيرادات النفط، ولا سيما خلال العامين الأخيرين من التسعينات. كما تحسنت بيئة الاقتصاد الكلي نتيجة لتنفيذ البرنامج، وظهر هذا التحسن في انخفاض عجز الميزانية بحدّة، وتناقص ضغوط التضخم، واستقرار سعر صرف العملة المحلية. وقسم برنامج الإصلاح على مرحلتين امتدت أولاهما على الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ وخُصصت، بنجاح، لتثبيت الاقتصاد الكلي ووضع حد للاختلالات الداخلية والخارجية. أما المرحلة الثانية، التي بدأت في عام ١٩٩٨، فتستهدف إصلاح البيئة المؤسسية للاقتصاد.

وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية، صدرت، في إطار عملية متواصلة، سلسلة قوانين جديدة تتناول الضرائب والمصارف والخصخصة، واستهدف الإصلاح المؤسسي تعزيز الكفاءة الاقتصادية، والحد من البيروقراطية والروتين الإداري، وتعزيز الإنتاجية، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وتنويع قاعدة صادراته التي تهيمن عليها الآن، بقوة، الصادرات النفطية.

ويتوخى برنامج الإصلاح تقليل الاعتماد الشديد على الموارد الخارجية بواسطة تعبئة الموارد المالية المحلية واستخدامها بكفاءة أكبر. ففي السبعينات والثمانينات، كان الادخار المحلي الإجمالي سالباً، وفاق الاستهلاك الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ولم يصبح الادخار المحلي إيجابياً إلا في التسعينات، بعد ارتفاع إيرادات النفط. لكنه يبقى محدوداً جداً، ودون المستوى المطلوب لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع يمكن أن يحدث انخفاضاً هاماً في معدل البطالة. لقد بلغت المدخرات الوطنية مستوى إيجابياً في التسعينات نتيجة لخفض نمو الإنفاق العام وزيادة إيرادات النفط. ولكن يجدر بالإشارة أن التقدم المحرز في تثبيت الاقتصاد الكلي وزيادة حجم المدخرات المحلية ظل شديد التأثير بالتقلبات التي تطرأ في قطاع النفط. فأى انخفاض حاد في أسعار النفط أو صادراته يمكن أن يحدث انعكاسات سلبية على الاقتصاد. وبينما يصعب التكهّن بتوجه أسعار النفط، ينتظر أن يستقر حجم الإنتاج خلال الأعوام القليلة المقبلة، ثم ينخفض، إذا لم تحصل اكتشافات نفط جديدة هامة.

ولا يزال البلد يواجه تحديات إنمائية خطيرة. فليس من المتوقع أن تزداد تحويلات العمال المغتربين بعد أن استقرت في التسعينات، لأن دول مجلس التعاون الخليجي تشغل الأيدي العاملة المحلية، ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية التي يعمل فيها معظم المغتربين اليمنيين. وعلاوة على ذلك، يتأثر قطاع الزراعة، وهو أكبر القطاعات الاقتصادية، بتقلب كميات الأمطار. ونظراً لنقص المياه، يعتمد هذا القطاع كثيراً على الأمطار، فيقلب إنتاجه، ولا سيما من الحبوب، بين موسم وآخر. ومعنى هذه التطورات هو أنه يجب على البلد

بذل المزيد من الجهود لتخفيف الاحتكاك بالموارد المالية الخارجية وزيادة المدخرات المحلية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وهو، لهذه الغاية، يخطط، في إطار رؤيته الاستراتيجية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٥، لزيادة حصة الاستثمار المحلي الإجمالي ضمن الناتج المحلي الإجمالي بحيث تتراوح بين ٣٠ و ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥.

وتحلل هذه الدراسة الأداء الاقتصادي، والتقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي، والتحديات التي تواجه تعجيل النمو والتنمية الاقتصاديين، في اليمن. كما تقارن، حيثما أمكن، بين الأداء في هذا البلد والأداء في بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً، مجتمعة أو منفردة. ويشمل الاستعراض والتحليل عام ١٩٩١، الذي يلي مباشرة توحيد اليمنين، في أيار/مايو ١٩٩٠، وعام ١٩٩٤، الذي سبق تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، والفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠.

وتقع الدراسة في خمسة فصول. فالفصل الأول يتناول تنمية الاقتصاد الكلي، وهيكل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والتطورات المالية والنقدية، وقضايا العمالة والبطالة. والفصل الثاني يحلل الإصلاح المؤسسي الذي نفذته اليمن، ولا سيما في العمل المصرفي، والخدمة المدنية، والتجارة الخارجية. والفصل الثالث يحلل تطور القطاعات ويشمل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والنفط. والفصل الرابع يعالج التطورات الاجتماعية، ويشمل السكان، والنظام التعليمي، والخدمات الصحية، ومشكلة الفقر. ويتضمن الفصل الأخير خلاصة وتوصيات بشأن السياسة العامة.

أولاً- سياسات تثبيت الاقتصاد الكلي

ألف- النمو الاقتصادي

بلغ الأداء الاقتصادي في اليمن، محسوباً على أساس نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدلًا متوسطه ٥ر٥ في المائة خلال القسم الثاني من التسعينات. لكن هذا المعدل تقلب، فارتفع من ٥ر٨٩ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٨ر٠٩ في المائة في عام ١٩٩٧، قبل أن ينخفض إلى ٤ر٩ في المائة في عام ١٩٩٨، ثم إلى ٣ر٦٩ في المائة في عام ١٩٩٩ (الجدول ١ والرسم البياني ١). وفي عام ٢٠٠٠، نما الاقتصاد، حسب التقديرات، بنسبة تجاوزت ٥ في المائة. وتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي متوسط معدل النمو السكاني، الذي بلغ ٣ر٥ في المائة، وهذا يوضح أن نصيب الفرد من هذا الناتج نما بمعدل سنوي قدره ٢ في المائة خلال النصف الثاني من التسعينات. وقد أنجز هذا النمو الاقتصادي في ظل ثبات نسبي في بيئة الاقتصاد الكلي تجلّى في تدني معدل التضخم في النصف الأول من العقد نفسه. ويبين الجزء الثاني، المتعلق بالتضخم، أن الحكومة نجحت في خفض معدل التضخم من ٥٥٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٨ر٦ في المائة في عام ٢٠٠٠.

الجدول ١- مؤشرات الاقتصاد الكلي، ١٩٩١ و١٩٩٥-٢٠٠٠

١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧(*)	١٩٩٨(*)	١٩٩٩(*)	٢٠٠٠(*)	
١٩٩٧	١٠ر٨٦	٥ر٨٩	٨ر٠٩	٤ر٩	٣ر٦٩	٥ر١٢	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٣ر١٥	٩ر٤٢	٤ر٥٧	٨ر١٩	٥ر٣٢	٢ر٩٣	٤ر٧١	نمو الناتج المحلي الإجمالي، دون احتساب النفط
٥٠٢	٣٢١	٣٢٥	٣٨١	٣٤٥	٣٧٣	٤٠٤	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)
٢٢ر١٢	١٠٠	١٢٨ر١٩	١٢٩ر٢٨	١٣٥ر٨٨	١٥٥ر٧٥	١٦١ر٧٣	سعر صرف الريال (الريال بالدولار الأمريكي)
٣ر٧	٣ر٦٩	٣ر٥	٣ر٥	٣ر٤٥	٣ر٥٧	٣ر٤	معدل النمو السكاني
							مؤشر أسعار الاستهلاك (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
٣٧	٥٥ر٣	٣٠ر٦	٢ر٢	٥ر٩	٨ر٧	٨ر٦	مجموع الواردات
٣٥ر٦	٤٢ر٢	٤٠ر٧	٣٨ر٢	٤٢ر٦	٤٢ر٧	٤١ر٥	مجموع الصادرات
١٣ر٧	٢١ر٩	٣٨ر٦	٣٥ر٨	٢٧ر٦	٣٦ر٣	٥٠ر٥	مجموع الاستهلاك
١٠٥ر٧	٩٨ر٣	٧٨ر٩	٧٧ر٥	٨٢ر٥	٨١ر٨	٧١ر٨	الاستثمار الإجمالي
١٦ر١	٢٢ر١	٢٣ر٢	٢٤ر٩	٣٢ر٦	٢٤ر٦	١٩ر٢	الادخار المحلي
(٥٧)	١ر٧	٢١ر١	٢٢ر٥	١٧ر٥	١٨ر٢	٢٨ر٢	مجموع إيرادات الميزانية
٢٥ر٢	١٨ر٣	٣١ر٥	٣٣ر٧	٢٨ر٨	٣٢ر٠	٤٤ر٤	مجموع نفقات الميزانية
٢٩ر٢	٢٣ر٥	٣١ر٦	٣٤ر٦	٣٥ر٥	٣٠ر٤	٣٥ر٤	عجز أو فائض الميزانية (باستثناء القروض والمنح)
(٤ر٠)	(٥ر٩)	(٢ر٣)	(٢ر٣)	(٩ر٣)	(١ر٥)	٧ر٠	عجز أو فائض الميزانية (مع احتساب القروض والمنح)
(٤ر٠)	(٥ر٢)	(٠ر١)	(٠ر٩)	(٦ر٧)	١ر٦	٩ر٠	

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٠م؛ وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد الثالث، نيسان/إبريل ٢٠٠١م، الجدولان ١ و٢.

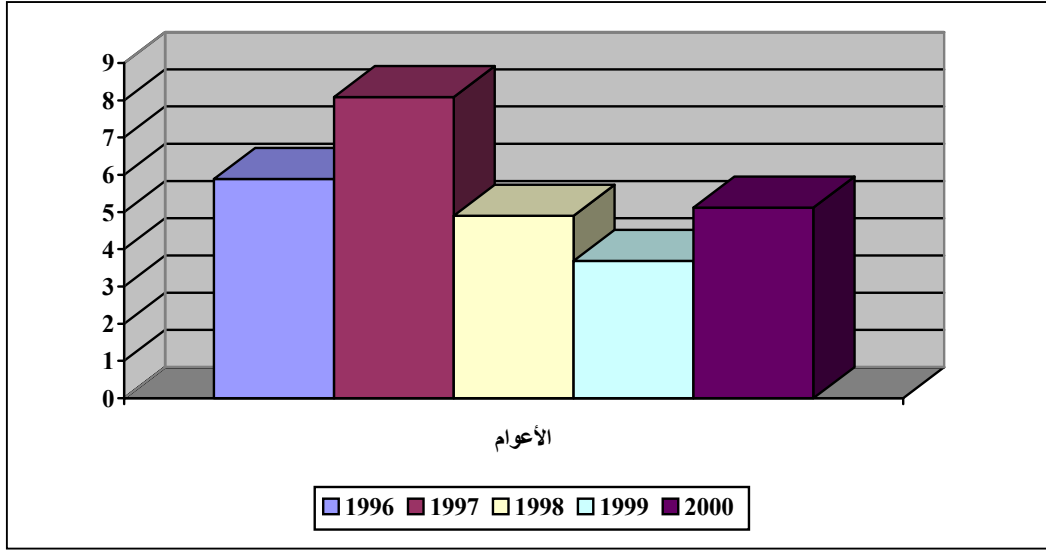
(*) تقديرات.

ويرتبط النمو الاقتصادي في اليمن ارتباطاً وثيقاً بثلاثة عوامل هي: التطورات التي يشهدها قطاع النفط، وأداء القطاع الزراعي، وتنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي. فمنذ بدأ اليمن في تصدير النفط، في عام ١٩٨٧، أصبح هذا القطاع ثاني أهم محرك للنمو والتنمية الاقتصاديين بعد القطاع الزراعي، الذي كان هو

القطاع الاقتصادي الأهم في البلد. ويسهم هذان القطاعان بأكثر من ٣٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغلان قرابة ٥٥ في المائة من القوى العاملة. ولكن يجدر بالإشارة أنهما يتأثران، كلاهما، بعوامل داخلية وخارجية تقرر، إلى حد بعيد، أداءهما.

فقطاع الزراعة شديد التأثر بتقلب كميات الأمطار، لأن معظم النشاط الزراعي، ولا سيما إنتاج الحبوب، يعتمد على الأمطار. وتشهد كميات الأمطار، بين موسم وآخر، تقلبات، تحدث، بدورها، تقلبات في الإنتاج الزراعي. وكثيراً ما يمر اليمن بفترات من الفيضان والجفاف.

الرسم البياني ١ - معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠



ويتأثر قطاع النفط، كذلك، بعوامل داخلية وخارجية. فالعوامل الداخلية تظهر في المعدل السنوي المتوسط لإنتاج النفط، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإنتاجية حقول النفط، ولا سيما في منطقة مأرب، حيث الانتاجية آخذة في التدهور. واحتياطي النفط قليل ولا يتجاوز ٥ مليارات برميل، وهذا يحد من الإنتاج اليومي للنفط. أما العوامل الخارجية فتتصل بالتطورات التي تطرأ على أسعار النفط وإيراداته، وهي وثيقة الارتباط بنمو الطلب العالمي على النفط.

ويظهر التحليل الوارد آنفاً أن النمو والتنمية الاقتصاديين في اليمن شديداً التأثر بالبيئة الاقتصادية الداخلية والخارجية. وعلاوة على ذلك، لا يزال البلد يعتمد كثيراً على تدفق المساعدة الاقتصادية الأجنبية في شكل منح وقروض تستخدم لرصد الاستثمار المحلي. وتشير البيانات الحكومية إلى أن متوسط حصة الاستثمار الأجنبي ضمن الاستثمار الإجمالي وصل، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، إلى ٣٦ في المائة^(١). غير أن معظم هذه الاستثمارات تركز في قطاع النفط. ويلاحظ أن النمو الاقتصادي في اليمن كان في موضع مؤات قياساً به في بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً. ففي عام ١٩٩٨، على سبيل المثال، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤٣ في المائة، مقابل نسبة بلغ متوسطها ٣٢ في المائة لمجموعة أقل البلدان نمواً.

وأدى برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي بدئ به في عام ١٩٩٥، دوراً أساسياً في تحسين الأداء الاقتصادي خلال الأعوام الخمسة الماضية. فهو قد أفضى إلى نشوء بيئة اقتصاد كلي مستقرة، ينخفض فيها، نسبياً، التضخم وعجز الميزانية، ويتسم سعر صرف العملة المحلية بالثبات. كما أدى الارتفاع الكبير في إيرادات النفط في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، دوراً هاماً في إطالة أمد السياسة المستقرة نسبياً المتبعة على مستوى الاقتصاد الكلي. وكانت النتيجة انه، عندما هبطت أسعار النفط، في عام ١٩٩٨، بلغت نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩٣ في المائة، مرتفعة من ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٧. وارتفع معدل التضخم إلى نحو ٦ في المائة فقط بعد أن كان ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٧ (انظر الجدول ١). ويدل ذلك على أن اقتصاد اليمن أصبح شديد الاعتماد على أداء قطاع النفط، وهو مستمر في التحول إلى اقتصاد قائم على النفط. وتتوقع الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١-٢٠٠٥) أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل قدره ٥.٦ في المائة، وهو رقم أدنى من معدل النمو البالغ ٧.٢ في المائة الذي كان متوقعاً في الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٠). كما تتوقع الخطة أن ينمو جزء الناتج المحلي الإجمالي المحقق من المصادر غير النفطية بمعدل قدره ٨ في المائة، في مقابل صفر لجزء الناتج المحلي الإجمالي المحقق من المصادر النفطية.

الإطار ١ - تحليل مقارنة لليمن وأقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٨

متوسط أقل البلدان نمواً	اليمن	
٤١	٤٩	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
٢٨٧	٣٤٥	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)
٢٥	٣٥	معدل النمو السكاني
٣٣	٢٣.٢	حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي
١٢	٨.٤	حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي
٧٢	٦١.٤	معدل الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية
٨٥	٨٢.٩	نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي
٨٣	٣١.٤	نصيب الإناث من الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية

المصدر: بالنسبة إلى اليمن: وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد مختلفة؛

بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً: UNCTAD, Least Developed Countries Report, 2000.

ويظهر التحليل المقارن للأداء الاقتصادي في اليمن وأقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٨ أن اليمن حقق معدل نمو أعلى نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي. ولكن، نظراً إلى ارتفاع النمو السكاني، سجل نصيب الفرد من هذا الناتج معدلاً أدنى. وكان هذا النصيب يتجاوز، في اليمن، متوسط أقل البلدان نمواً، ومن أهم أسباب ذلك ارتفاع إيرادات النفط.

وبين هيكلة الناتج المحلي الإجمالي أن حصة الصناعة التحويلية في البلد ظلت أدنى من متوسطها في أقل البلدان نمواً، وهذا يرتبط أيضاً بارتفاع حصة قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي. كما ظلت الأنشطة الصناعية في اليمن محدودة، إذ يمثل تكرير النفط أهم نشاط في هذا القطاع.

الإطار ١ (تابع)

وكان تخفيف عبء الديون أحد الإنجازات الأساسية التي حققتها البلد، وقد جاء نتيجة مباشرة للإعفاء من الديون الذي

ارتبط بتنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٨، بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٢ر٩ في المائة، مقابل متوسط قدره ٨٥ في المائة لأقل البلدان نمواً الأخرى. واستمرت هذه النسبة في الانخفاض حتى بلغت، في عام ٢٠٠٠، نحو ٥٨ في المائة فقط.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في توسيع نطاق خدمات التعليم، بقي معدل الالتحاق بالمدارس أدنى منه في أقل البلدان نمواً. ففي عام ١٩٩٨، بلغ معدل الالتحاق ٦١ر٤ في المائة، مقابل متوسط قدره ٧٢ في المائة في بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، بقي نصيب الإناث من الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية منخفضاً ولا يتجاوز ٣١ر٤ في المائة، مقابل متوسط قدره ٨٣ في المائة في بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً.

ورغم التحسن الذي شهده الأداء الاقتصادي خلال الأعوام الماضية، ترتبط استدامة النمو ارتباطاً وثيقاً بقطاعين يتأثران بعوامل داخلية وخارجية. كما تبقى الفجوة قائمة بين الموارد المتيسرة والموارد اللازمة للنمو المستدام. وقد ارتفعت نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٦ر١ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٨ (ومما يظهره هذا الارتفاع تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي)، ثم انخفضت إلى ١٩ر٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول ١). وأدى هذا الانخفاض إلى تدني الاستثمار بأكثر من ٣٢ في المائة عن الهدف المخطط^(٢). وإضافة إلى ذلك، لا يزال النظام المصرفي متردداً في أداء دوره الصحيح في الاستثمار، إذ يستثمر معظم احتياطياته في الخارج.

وحتى الآن لم يستجب القطاع الخاص للتحسن الاقتصادي الذي شهدته بيئة الاقتصاد الكلي نتيجة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي. بل على العكس من ذلك، انخفضت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين الأخيرين من التسعينات، عندما تباطأ برنامج الخصخصة بمجمله، ولا سيما خصخصة المؤسسات الرئيسية التي تملكها الدولة. وقد أحدث التراجع النسبي في الاستثمار الخاص، وهو أكبر مصدر لتخصيص الاستثمارات في البلد، أثراً سلبياً على مجموع الاستثمار.

وعلى البلد، إذا أراد تقليل ضعفه الشديد في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية، أن يسعى إلى تنويع قاعدته الاقتصادية. ومن الأنشطة الاقتصادية التي يرتقب لها أكثر من غيرها أن تتوسع: قطاعا صيد الأسماك والسياحة. فالبلد غني بالموارد السمكية، ومنها الأسماك التي تعيش في أعماق البحر. وإذا تيسر الاستثمار المناسب وإصلاح السياسات، يمكن أن يصبح الصيد في أعماق البحر مصدراً هاماً للعملة الأجنبية في الأعوام المقبلة. وفي الوقت الحاضر، لا يسهم صيادو الأسماك إلا بنسبة قليلة من الصادرات الإجمالية، لأن أداءهم لا يزال دون طاقاتهم. وفي عام ٢٠٠٠، لم تتجاوز كمية الصيد الفعلية ١٣٥ ٠٠٠ طن^(٣) في حين تتراوح الكمية الممكنة بين ٣٥٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ طن. وتتطوي ثروة البلد السمكية على طاقة للتوسع إذا تيسرت لها الاستثمارات، والبنية الأساسية، وأساليب التسويق.

وتمثل السياحة قطاعاً آخر يخبزن طاقة كامنة كبيرة على توليد فرص العمل وإدراج الأرباح بالعملة الأجنبية. ولكن سَجَل، مؤخراً، أنه يواجه عدة تحديات تعرقل نموه وتنميته. وسيبقى العمال اليمينيون المغتربون مصدراً من المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية في الأعوام المقبلة. ومن المنتظر أن تستقر مساهمتهم على قيمتها الحالية: بين ١ر١ و ١ر٣ مليار دولار، خلال الأعوام القليلة المقبلة. وقد يسفر تحول السياسة المتعلقة بتشغيل الأجانب في البلدان المضيفة عن تحديات خطيرة تواجه

()

() /

المغتربين اليمنيين في الأعوام المقبلة. وعلى الرغم من تحسن العلاقات السياسية بين اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما المملكة العربية السعودية التي عاد إليها الكثير من العمال اليمنيين بعد أن غادروها في أعقاب أزمة الخليج في عام ١٩٩٠-١٩٩١، لا يُتوقع أن يبلغ مجموع المغتربين اليمنيين المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة. وعلاوة على ذلك، يتزايد الطلب، في بلدان مجلس التعاون الخليجي، على أيد عاملة أكثر مهارة، وغالبية العمال اليمنيين غير ماهرين ولا يستطيعون، بالتالي، التنافس في البيئة الاقتصادية الجديدة. وهذان العاملان يقللان من احتمال نمو تحويلات العمال المغتربين في المستقبل.

الإطار ٢- الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١-٢٠٠٥)

تشمل الأهداف والأغراض الرئيسية للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ما يلي:

- ١- من المخطط أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره ٥.٦ في المائة، مقابل ٧.٢ في المائة في الخطة الخمسية الأولى للتنمية. وكان عدم تحقيق الهدف المحدد في الخطة الأولى هو العامل الأساسي الذي دفع إلى خفض معدل النمو المستهدف. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسطه ٥.٥ في المائة، وكان المعدل المخطط ٧.٢ في المائة.
- ٢- من المخطط أن ينمو جزء الناتج المحلي الإجمالي المحقق من مصادر غير نفطية بمعدل متوسطه ٨ في المائة، والناتج المحلي الإجمالي من مصادر نفطية بمعدل صفر في المائة خلال فترة الخطة.
- ٣- من المخطط أن تبلغ حصة القطاع الخاص ٥٣.٧ في المائة من جزء الناتج المحلي الإجمالي المحقق من مصادر غير نفطية في عام ٢٠٠٥، مرتفعة من ٤٣.٩ في المائة في عام ٢٠٠٠.
- ٤- من المتوقع أن تبلغ حصة الاستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي ٢٨.٦ في المائة في عام ٢٠٠٥، مرتفعة من ١٩.٩ في المائة في عام ٢٠٠٠.
- ٥- من المخطط أن تبلغ حصة الصادرات ٣٤.١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥، بعد أن بلغت ٥٠.٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، ومرد ذلك؛ خصوصاً، إلى الانخفاض المتوقع في الصادرات النفطية. ومن المتوقع أن تسجل هذه الصادرات، أثناء فترة الخطة، معدل نمو سنوياً سالباً قدره ٣.٢ في المائة.
- ٦- من المخطط أن يبلغ عجز الميزانية ٢.٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥، منحدرًا من فائض قارب ٩ في المائة في عام ٢٠٠٠.
- ٧- من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم متوسطاً سنوياً قدره ٤.٣ في المائة، مقابل ٨.٥ في المائة في عام ٢٠٠٠.
- ٨- من المتوقع أن تنمو القوة العاملة بمعدل سنوي قدره ٣.٨، بينما تنمو القوة العاملة النسائية بمعدل أعلى يصل متوسطه إلى ٥.٣ في المائة أثناء فترة الخطة.

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠١-٢٠٠٥.

باء- هيكل الناتج المحلي الإجمالي

يبين هيكل الناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال التسعينات أن قطاعين فقط، هما قطاع الصناعة الاستخراجية وقطاع الزراعة، يمثلان أكثر من ٣٨ في المائة من هذا الناتج. غير أن الأداء اختلف بين القطاعين خلال العقد المذكور، فسجلت حصة قطاع الزراعة انخفاضاً طفيفاً: من ٢٤.٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢.١ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما ارتفعت حصة قطاع الصناعة الاستخراجية من ١٣.٦ إلى ١٦.٥ في المائة خلال الفترة نفسها (انظر الجدول ٢). وأصبح قطاع الصناعة الاستخراجية من أهم القطاعات خلال التسعينات، ولا سيما فيما يتعلق بالمكاسب المحققة بالعملات الأجنبية. ومع اكتشاف النفط، في عام ١٩٨٧، زاد

اعتماد الاقتصاد على تصدير النفط الخام، وأصبحت الإيرادات النفطية أهم مصدر للعملة الأجنبية، متجاوزة تحويلات العمال المغتربين، التي كانت هي المصدر الوحيد المهم للعملة الأجنبية خلال السبعينات والثمانينات.

إلا أن حصة قطاع النفط من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن لا تزال أقل منها في البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط في منطقة إسكوا. ففي بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، تتجاوز هذه الحصة ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويُتوقع أن يظل قطاع الزراعة هو القطاع الأهم، سواء من ناحية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو من ناحية مساهمته في العمالة.

وخلال التسعينات، شهدت حصة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً طفيفاً ظهر فيه تراجع أنشطة تكرير النفط نتيجة لمشاكل واجهتها مصفاة عدن. فقد هبطت هذه الحصة من ٩٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما هبطت حصة تكرير النفط من نحو ٢ إلى ١ في المائة أثناء الفترة نفسها.

كما حدث انخفاض طفيف في حصة تجارة الجملة والتجزئة من الناتج المحلي الإجمالي، فتراجعت من ٨١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. وكان الهبوط الأكبر في حصة قطاع النقل والتخزين والاتصالات، التي سجلت انخفاضا بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا: من ١٤٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٢ في المائة في عام ٢٠٠٠. وقد بدأ هذا التراجع في عام ١٩٩٤ وكان مرده إلى نتيجة الصراع المسلح الذي بدأ في صيف ذاك العام واستمر لفترة وجيزة وألحق أضرارا بالعديد من الطرق ومرافق الاتصالات. وحتى الآن لم يستعد هذا القطاع حصته السابقة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب نقص الاستثمار.

وعلى وجه الإجمال، شهدت حصة الناتج المحلي الإجمالي المحققة من المصادر غير النفطية هبوطاً طفيفاً، فتراجعت من ٨٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٠؛ وظهر في هذا الهبوط انخفاض حصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية.

وباستثناء الهبوط الحاد الذي شهدته حصة قطاع النقل، بقي هيكل الناتج المحلي الإجمالي شبه ثابت خلال التسعينات. ولا يُعرف ماذا سيحدث في الأعوام القليلة المقبلة، عندما تستقر حصة النفط، حسب التوقعات، إذا لم تحصل أي اكتشافات جديدة هامة. وقد يكون لهذا الاستقرار، مصحوبا بالانخفاض المستمر في حصة قطاع الزراعة، أثر بعيد، ولا سيما على العمالة. فقطاع الزراعة هو، حالياً، المصدر الأساسي للعمالة في البلد، ويشغل أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع القوى العاملة. غير أن هذه الحصة كانت تتجاوز ٦٠ في المائة قبيل ١٠ أعوام، والانخفاض يدل على أن حصة قطاع الزراعة من العمالة ستستمر، حسب المتوقع، في التراجع. وإذا لم تتمكن قطاعات أخرى، ولا سيما الصناعة التحويلية والبناء وخدمات أخرى، من استيعاب الأيدي العاملة الفائضة عن الزراعة، فقد تزداد خطورة البطالة.

الجدول ٢- هيكل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الإنتاج وحسب النشاط الاقتصادي وبالأسعار الثابتة، ١٩٩٠-٢٠٠٠ (بالنسبة المئوية)

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
٢٤٢١	٢١٩٨	٢٤١٦	٢٤٢٥	٢٢٩٢	٢٢١١	٢١٢٧	٢١٤٠	٢٣٢١	٢٢٤٢	٢٢١١
١٣٢٢	١٢٦٢	٩٨٥	٩٨٧	١٣٧٨	١٤٩٠	١٥٩٨	١٥٩٨	١٥٥٢	١٦١٤	١٦٤٦

الزراعة والغابات وصيد الأسماك
الصناعة الاستخراجية

٨٢٢٦	٨٢١٩	٨٢٤٣	٨٢٥٢	٩١٢٢	٩٢٠٠	٨٢٦٠	٩٢٢٨	٩١١١	٩٢٤٥	٩٢٣٠	الصناعة التحويلية
١٢٠٩	١٢٠٨	١٢٠٤	١٢٠٧	١٢١٣	١٢٠٧	١٢٠٤	١٢١٩	١٢٢٢	١٢٢٩	١٢١٦	الكهرباء والمياه والغز
٣٢٧٩	٣٢٦٨	٣٢٧٩	٣٢٩٢	٣٢٣٠	٣٢٧٢	٣٢٤٥	٣٢٠٢	٣٢٠٩	٣٢٨٦	٣٢٧٠	البناء
٧٢٢٦	٧٢٠٣	٧٢٣٦	٧٢١٧	٧٢٢٩	٧٢١٧	٦٩٩٧	٨٢٠١	٧٢٨٢	٨٢٣١	٨٢٠٩	تجارة الجملة والتجزئة
٧٢٢٢	٧٢٠١	٧٢٦٤	٧٢٥٤	٦٢٨٩	٨٢٤٩	٩٢٦٨	١٢٢٤٤	١٤٢٧٩	١٣٦٦٤	١٤٢٧٩	النقل والتخزين والاتصالات
٧٢٤٤	٧٢٦٩	٧٢١٦	٦٢٣٨	٦٢٥٨	٧٢١٦	٧٢٨٨	٧٢٦٣	٧٢٦٥	٨٢٤٨	٨٢٢٩	المؤسسات المالية والعقارات
١٢٠٢	١٢٠٢	١٢٠١	١٢٠٠	١٢٠٣	١٢٠٩	١٢٠٧	١٢٠٧	١٢٠٨	١٢١٤	١٢٠٨	الخدمات الأهلية والاجتماعية والشخصية
٢٤٢٩٠	٢٤٢٧٢	٢٤٢٢٠	٢٥٢١٦	٢٥٢٤٤	٢٤٢٧٤	٢٤٢٣٤	٢١٢٨٩	٢٠١٢٢	١٨٢٠٤	١٥٢٤٩	منتجات الخدمات الحكومية
٠١١٧	٠١١٧	٠١٢٩	٠٢٠٠	٠٢٠٠	٠١١٠	٠٢٠١	٠١٢٩	٠١١٠	٠١٢٥	٠١٢٥	منتجات الخدمات الخاصة (الاربعية)
١٢٩٥	١٢٠٧	١٢٢١	١٢٨٦	٣٢١٣	١٢٨٤	٣٢٥٥	٣٢٣٧	٣٢٠٩	٤٢٥٣	٣٢١٧	رسوم الاستيراد
											ناقصاً: رسوم الخدمات المصرفية
											المحتسبة
١٢٦٧	١٢٧٠	١٢٧٧	١٢١١	١٢١٦	١٢٨٨	٢٢٢٢	٢٢٠٠	٢٢١٠	٢٢٤٩	٢٢٠٨	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٠م.

(أ) أرقام فعلية مؤقتة.

(ب) تقديرات مؤقتة.

قد لا تتفق الأرقام مع المجاميع بسبب التقريب.

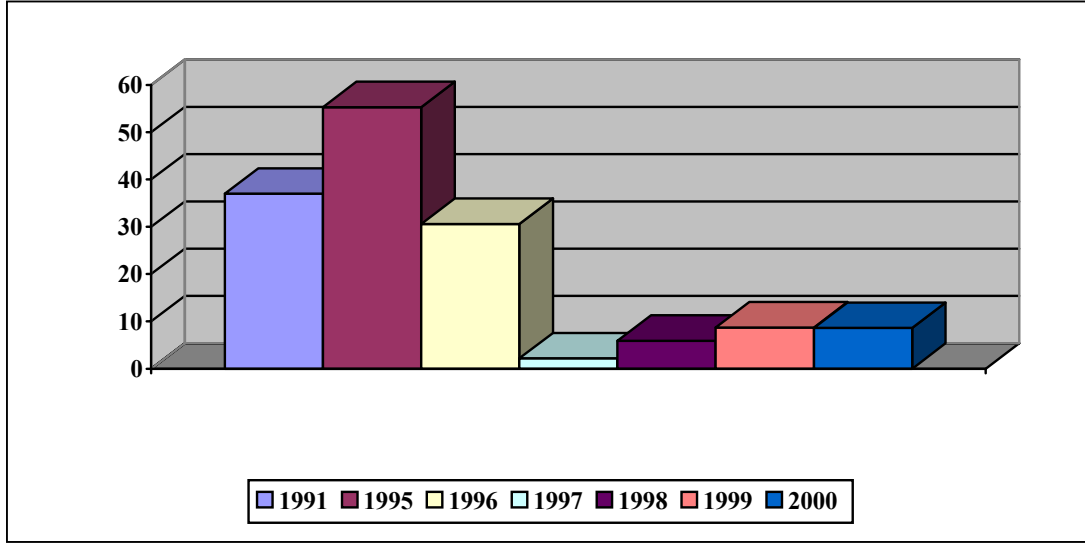
جيم- التضخم

شهدت الأعوام التي سبقت تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي بدأ في عام ١٩٩٥، معدلات تضخم مرتفعة. فمعدل التضخم في اليمن، محسوباً على أساس تغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك، ازداد من ٣٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٥٥٣ في المائة في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ١ والرسم البياني ٢). وجاء ارتفاع معدلات التضخم خلال النصف الأول من التسعينات نتيجة لعامل أساسي هو ارتفاع عجز الميزانية وانخفاض قيمة العملة المحلية. وقد مَوَّلَ عجز الميزانية بالاقتراض من البنك المركزي، فتسارع ازدياد المعروض النقدي.

وقد ازداد المعروض النقدي من ٧٩٣ مليار ريال في عام ١٩٩١ إلى ٢٨٤٣ ملياراً في عام ١٩٩٥، فيكون ارتفاع مبلغه إلى ثلاثة أضعافه، ويكون متوسط معدل نموه السنوي ٣٨٧ في المائة^(٤). وعلاوة على ذلك، سجلت قيمة العملة الوطنية انخفاضاً حاداً، فارتفع متوسط سعر الصرف من ٢٢١٢ ريالاً للدولار الواحد في عام ١٩٩١ إلى ١٠٠ ريال في عام ١٩٩٥. وقد أحدث هذا الانخفاض أثراً كبيراً على الأسعار، ولا سيما أسعار السلع المستوردة. ولأن البلد يعتمد كثيراً على الواردات، كان الأثر عميقاً في الأسعار. وتبدلت الصورة جذرياً خلال النصف الثاني من التسعينات، فانخفض معدل التضخم من ٣٠٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٧، وعاد ليسجل قفزة بسيطة، فيبلغ ٨٧ في المائة في عام ١٩٩٩ و٨٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، لكنه بقي، رغم هذا الارتفاع، دون المستوى الذي بلغه في النصف الأول من التسعينات.

الرسم البياني ٢- معدلات التضخم في اليمن، ١٩٩١ و١٩٩٥-٢٠٠٠

() :



ومن العوامل الرئيسية الكامنة وراء نجاح الحكومة في محاربة التضخم: الانخفاض الحاد في عجز الميزانية. فقد تراجع هذا العجز من ٥٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ وتحول إلى فائض نسبته ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. وإضافة إلى ذلك، استقر سعر صرف العملة المحلية بين ١٥٥ ر٨ و١٦١ ر٧ ريالاً للدولار الواحد خلال العامين الأخيرين من التسعينات. وتباطأ معدل نمو المعروض النقدي خلال النصف الثاني من التسعينات مقارنة بمستواه الذي بلغه في النصف الأول منها.

وخلال النصف الثاني من التسعينات، سجل معدل نمو المعروض النقدي متوسطاً سنوياً قدره ١٤ في المائة، في مقابل معدل نمو سنوي فاق متوسطه ٣٠ في المائة خلال النصف الأول من هذه الفترة. وفي إطار برنامج التثبيت الاقتصادي، زادت الحكومة اعتمادها على الأساليب المالية الانكماشية، ومن ضمنها سندات الخزينة، لتمويل عجز الميزانية. كذلك ساعدت الزيادة الحادة التي سجلتها إيرادات النفط خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ في خفض عجز الميزانية وتثبيت سعر الصرف، وهما العاملان الأساسيان اللذان سببا التضخم في البلد.

وأتاح ارتفاع أسعار النفط وإيراداته لحكومة اليمن أن تسدد ديونها تجاه البنك المركزي؛ وفي عام ٢٠٠٠، أصبح رصيدها لدى البنك المركزي إيجابياً للمرة الأولى منذ أعوام طويلة. ويمكن أن يعزى ارتفاع معدل التضخم في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ إلى زيادة مرتبات وأجور العاملين في التعليم والصحة في عام ١٩٩٨، وإلى ارتفاع الأسعار المحلية للكثير من السلع الزراعية على أثر الجفاف الذي ألم بالبلد. كما ساهم رفع الدعم عن القمح، في أواخر عام ١٩٩٩، في ارتفاع معدل التضخم في تلك الفترة. غير أن الحكومة نجحت، إجمالاً، في خفض معدل التضخم بالسيطرة على العاملين اللذين أدوا إلى تسارعه خلال النصف الأول من التسعينات: عجز الميزانية وسعر الصرف. وقد أدت التدابير الحكومية، مع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط وإيراداته، دوراً حاسماً في مكافحة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

دال- التطورات والسياسات النقدية

١- النظام المصرفي

يشتمل النظام المصرفي في اليمن على البنك المركزي اليمني، و١٢ مصرفاً تجارياً، ومصرفين متخصصين^(٥). ولا تملك الحكومة إلا مصرفاً تجارياً واحداً هو البنك الأهلي اليمني ولها الحصة الغالبة في البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وحصة قليلة قدرها ١٠ في المائة في البنك التجاري اليمني. أما في المصرفين المتخصصين، فتملك الحكومة الحصة الغالبة من بنك التسليف للإسكان، وقدرها ٧٩ في المائة، و٨٦ر٧ في المائة من بنك التسليف التعاوني الزراعي^(٦)؛ وكانت تملك الحصة الغالبة من البنك الصناعي اليمني، الذي جرت تصفيته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بسبب ارتفاع معدل ديونه غير المسددة.

ويضطلع القطاع الخاص بدور نشط في النظام المصرفي في اليمن. ولا يقتصر هذا النشاط على القطاع الخاص المحلي، بل يشمل استثمارات خاصة من العراق والأردن وفرنسا وباكستان^(٧).

٢ - السياسة النقدية

حدث أهم تطور في السياسة النقدية في اليمن في عام ١٩٩٨، عندما صدر القانون رقم ٣٦ لعام ١٩٩١. وتتجسد التغييرات الأساسية التي حملها هذا القانون في منح البنك المركزي اليمني صلاحية أوسع تخوله مراقبة المصارف التجارية باستخدام أدوات مالية تقليدية كتعديل متطلبات الاحتياطي المفروض وسعر الفائدة. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٠، استخدم البنك المركزي الصلاحية التي منحه إياها القانون المصرفي، فخفض حجم الودائع القانونية للقطاع المصرفي التجاري لدى البنك المركزي إلى ١٠ في المائة، سواء أكانت بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية، وقبل ذلك التاريخ، كان حجم الودائع ١٥ في المائة بالريال و ٢٠ في المائة بالعملات الأجنبية.

وارتكزت السياسة النقدية على تثبيت الاستقرار النقدي من خلال تثبيت سعر صرف العملة المحلية. ونجح البنك المركزي في تثبيت الاستقرار النسبي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. ونتج هذا الاستقرار من التدخل في السوق لتأمين حد أدنى من الاحتياطيات بالعملات الأجنبية، وخصوصاً منذ تموز/يوليو ١٩٩٧، عندما جرى تعويم الريال عملاً بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وكان الهدف الأساسي من التدخل تأمين العملات الأجنبية اللازمة لتغطية صادرات القمح والدقيق، التي ظلت تتلقى الدعم حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ولكن منذ ذاك التاريخ، حُرر سعر صرف الريال وأصبح تدخل البنك المركزي يقتصر على مناسبات قليلة يزداد فيها الطلب على العملات الأجنبية والصادرات، كما في شهر رمضان وموسم الحج.

ويظهر الاستقرار النقدي في الانخفاض المستمر لمعدل التضخم في اليمن، الذي هبط من ٨ر٧ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٨ر٦ في المائة في عام ٢٠٠٠. كما ساعد الارتفاع الحاد في إيرادات النفط على تثبيت الاستقرار النقدي بزيادة قيمة الأصول الأجنبية في البلد من ٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١٥٧٨ر٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٠.

()

()

()

()

غير أنه يجدر بالذكر أن التطور النقدي في اليمن لا يزال يواجه مشاكل عدة ترتبط غالبيتها بارتفاع معدل الديون غير المسددة، الذي أدى إلى تصفية البنك الصناعي اليمني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويثني ارتفاع هذه الديون النظام المصرفي عن فتح اعتمادات للجمهور، وهذا ما أدى إلى تركيز الاعتمادات لدى أصحاب الأعمال الذين تربطهم علاقات قديمة بالمصارف التجارية.

وقد قلص تركيز الديون فرص الاستثمار المتاحة للمصارف التجارية، فدفعت بالكثير منها إلى الاستثمار في الخارج، حارماً الاقتصاد المحلي من موارد مالية هو بأمرس الحاجة إليها. ولم يكن للنظام المصرفي حضور يذكر خارج المدن الرئيسية، فحد ذلك من توسعه. كما أحدثت التقاليد الاجتماعية والعوامل الدينية، التي تنظر إلى العمل المصرفي نظرة ارتياب، أثراً سلبياً على العمل المصرفي وتوسعه في اليمن.

ويخطط اليمن لإنشاء سوق للأوراق المالية في الأعوام القليلة المقبلة. وقد أنشأت الحكومة لجنة رفيعة المستوى تحضيراً لإنشاء هذه السوق. كما استعانت بشركة استشارية لإعداد هذه المهمة.

٣- المعروض النقدي وأسعار الفائدة

الجدول ٣- المعروض النقدي، ١٩٩٦-٢٠٠٠ (بمليارات الريالات)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
٤٧٤ر٥	٣٧٩ر٣	٣٣٣ر٣	٢٩٨ر٤	٢٦٩ر٦	المعروض النقدي
٢٤٧ر٢	٢٠٧ر٢	١٨٠ر٠	١٦٦ر٤	١٥٦ر٣	- النقد
٢٢٧ر٣	١٧٢ر١	١٥٣ر٣	١٣٢ر٠	١١٢ر٩	- شبه النقد

المصدر: الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، ٢٠٠٠.

سجل المعروض النقدي ارتفاعاً حاداً في عام ٢٠٠٠، عندما حاولت الحكومة تعجيل النمو الاقتصادي. وساعد الارتفاع الشديد في إيرادات النفط على زيادة هذا المعروض في العام المذكور. ويشير معدل التضخم وسعر صرف العملة المحلية إلى أن هذه الزيادة لم تحدث، في ذلك العام، أثراً سلبياً على الاستقرار النقدي. وثمة ملاحظة هامة أخرى، بشأن عام ٢٠٠٠، تتصل بتزايد التسليف للقطاع الخاص، الذي ارتفع بنسبة ٢١٣ في المائة بعد أن انخفض بنسبة ١٥٣ في المائة في عام ١٩٩٩^(٨).

وساعد هبوط أسعار الفائدة في عام ٢٠٠٠ على تزايد طلب القطاع الخاص للسلف، وأحدث ذلك أثراً إيجابياً على المعروض النقدي. كما خفض البنك المركزي متطلبات الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية لدى البنك المركزي إلى ١٠ في المائة، فكان لذلك أثر إيجابي على زيادة المعروض النقدي في عام ٢٠٠٠. ومرة أخرى، يجدر بالذكر أن الارتفاع الحاد في إيرادات النفط في عام ٢٠٠٠ كان هو العامل الرئيسي الذي أدى إلى توسع التسليف المحلي وتثبيت سعر الصرف.

وانخفضت أسعار الفائدة على الادخارات والودائع خلال الأعوام الخمسة الأخيرة. وتشير معدلات الإيداع المرجعية للمصارف التجارية إلى أن أسعار الفائدة على الادخارات انخفضت من ٢٠ في المائة في

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ١٣ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بينما انخفضت أسعار الفائدة على الودائع لسنة من ٢٢ إلى ١٣ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠^(٩).

هـ- ميزان المدفوعات

زادت الصادرات إلى أكثر من ضعفيها بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠، مرتفعة من ١٧٢٦ر٢ مليون دولار إلى ٤٩٠٣ر٨ ملايين. وكانت الزيادة متواصلة خلال تلك الفترة، باستثناء عام ١٩٩٨، عندما هبطت الصادرات بنسبة ٣٣ر٩ في المائة. وكان النفط هو سلعة التصدير الرئيسية منذ بداية تصديره، في عام ١٩٨٧. ففي عام ٢٠٠٠، مثلاً، تجاوزت قيمة الصادرات النفطية ٨٤ في المائة من مجموع الصادرات. ولا تنفك التطورات التي تطرأ على قطاع النفط تحرك الميزان التجاري في اليمن. فقد سجل الميزان التجاري، في عام ٢٠٠٠، فائضاً قدره ١٦٠٩ر٤ ملايين دولار، وهو رقم تجاوز بأربعة أضعاف رقم عام ١٩٩٩، البالغ ٣٥٧ر٨ مليون دولار. وكان العامل الرئيسي وراء ذلك هو الارتفاع الحاد في أسعار النفط وصادراته. فايرادات النفط زادت في عام ٢٠٠٠، بأكثر من ٦١ في المائة عنها في عام ١٩٩٩^(١٠). كما زاد حجم صادرات النفط من ٥٣ر٢ مليون برميل في عام ١٩٩٩ إلى ما يقارب ٧٢ مليون برميل في عام ٢٠٠٠، أي بنسبة تتجاوز ٣٥ في المائة^(١١).

وزاد مجموع الواردات بنسبة ١٧ر٢ عنه في عام ٢٠٠٠، فبلغ ٢٤٤٨ر٤ مليون دولار، بعد أن كان ٢١٢٠ مليوناً في عام ١٩٩٩. وسجلت الواردات نمواً متواصلاً خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠، باستثناء عام ١٩٩٨ عندما انخفضت بنسبة ٤٩ر٤ في المائة. ومن جهة أخرى، كان معدل نمو مجموع الواردات في تلك الفترة أدنى من معدل نمو مجموع الصادرات، وقد انعكس ذلك إيجاباً على الميزان التجاري. وسجل ميزان الحسابات الجارية فائضاً خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠، باستثناء عام ١٩٩٨ الذي شهد عجزاً قدره ١٤٩ر٤ مليون دولار بسبب الانخفاض الحاد في صادرات النفط. وفي عام ٢٠٠٠، تجاوز فائض الحسابات الجارية ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نسبة تكاد لا تتجاوز ١٠ في المائة في عام ١٩٩٩^(١٢).

وسجلت التحويلات الجارية هبوطاً طفيفاً في عام ٢٠٠١، فبلغت ١٤٢١ر٩ مليون دولار، مقابل ١٤٢٢ر٩ مليوناً في عام ١٩٩٩. وتساهم تحويلات العمال المغتربين بأكثر حصة في التحويلات الجارية، فتؤثر تأثيراً قوياً في ميزان الحسابات الجارية. وقد استقرت هذه التحويلات خلال الأعوام القليلة الأخيرة من التسعينات. وزاد حجم التحويلات الجارية الوافدة من ١١٣٣ر٦ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ١٦٨٥ر٦ مليوناً. وأدى تحسن العلاقات السياسية بين اليمن وبلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما المملكة العربية السعودية، منذ توقيع معاهدة ترسيم الحدود في عام ٢٠٠٠، إلى عودة عدد من العمال إلى هذه البلدان، ليساهموا في زيادة التحويلات الجارية في عام ٢٠٠٠.

الجدول ٤- ميزان المدفوعات، ١٩٩٤ و ١٩٩٥-٢٠٠٠

(بملايين الدولارات)

١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
------	------	------	------	------	------	------

()

/

()

()

()

الميزان التجاري	٢٧٤ر٢	١٤٨ر٦	(٣٠ر٨)	(١٣٢ر٥)	(٧٨٥ر١)	٣٥٧ر٨	١٦٠٩ر٤
الحساب الجاري	٢٤٩ر٦	١٨٣ر٧	١٠٦ر٣	٢٢ر٣	(١٤٩ر٤)	٧٦٨ر٤	٢٣٢٦ر٢
حساب رؤوس الأموال							
والحساب المالي	(٧٧١ر٨)	(٨٦٢ر٨)	(٣٦٧ر٢)	(٢٣١ر٩)	(٤٦٥)	(٥٢٦ر١)	(٧٩٩)
السهم والخطأ	(١٨٧ر٥)	١٨٨	(١٠٦ر٨)	٥٧ر٥	١٥٨ر٩	٢٦ر٦	(١١٩)
الميزان الكلي	(٧٠٩ر٧)	(٤٩١ر١)	(٣٦٧ر٧)	(١٥٢ر١)	(٤٥٥ر٥)	٢٦٨ر٩	١٤٠٨ر٢

المصدر: البنك المركزي اليمني، قطاع العلاقات الخارجية والبحوث، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، النشرة الشهرية، تموز/يوليو ٢٠٠١، الجدول ٨.

وسجل الميزان الكلي فائضاً قدره ٢٦٨ر٩ مليون دولار في عام ١٩٩٩، وذلك للمرة الأولى بعد عجز استمر أعواماً طويلة. وفي عام ٢٠٠٠، ارتفع الفائض إلى ١٤٠٨ر٢ ملايين دولار، فشكل أكثر من ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأدى ذلك إلى زيادة الاحتياطي الصافي، فبلغ ١٥١٨ر٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، مقابل رقم كاد لا يتجاوز ٤٠٠ مليون في عام ١٩٩٩.

واو- السياسة المالية

تركز سياسة الحكومة المالية على محور أساسي هو الحفاظ على معدل منخفض لنمو النفقات الجارية ومعدل مرتفع للإنفاق الرأسمالي، توخياً لحفز النمو الاقتصادي. وتفكر الحكومة في فرض ضريبة على المبيعات ضمن إطار هيكلها الضريبي الجديد. والغاية من هذه الضريبة هي زيادة الإيرادات الحكومية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وحل القضايا المتصلة بالمتأخرات والتحصيل. فجبابة الضرائب مقصورة جداً في الوقت الحاضر، والنتيجة هي ان الإيرادات الضريبية تتدنّى كثيراً عن القيمة الممكنة. وتفكر الحكومة أيضاً في إجراء مسح للمؤسسات الصناعية والتجارية والعقارية، وفي إنشاء قاعدة بيانات لتحصيل الضرائب. وهي، إضافة إلى ذلك، تنتظر في إمكانية تشكيل لجنة أو إدارة تعالج، تحديداً، المصادر الهامة للإيرادات الضريبية (المؤسسات الاقتصادية الكبرى) بغية حل مشكلة المتأخرات الضريبية.

التطور المالي

الجدول ٥- ميزانية الحكومة، ١٩٩١ و ١٩٩٥ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ (بمليارات الريالات)

	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
مجموع الإيرادات	٣٨	٩٣ر٣	٢٩٩ر٧	٢٤٤ر٦	٣٦٠ر٨	٦١٢ر٢
مجموع النفقات	٤٤ر١	١١٨ر٩	٣٠٧ر٦	٣٠١ر٥	٣٤٢ر٩	٤٨٧ر٩
رصيد الميزانية	(٦ر١)	(٢٥ر٦)	(٧ر٩)	(٥٦ر٩)	١٧ر٩	١٢٤ر٣

المصدر: وزارة المالية، الإدارة العامة للدراسات الاقتصادية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد الثالث، نيسان/إبريل ٢٠٠١.

خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، أزيل العجز المالي فتبدل الوضع من العجز الذي بلغ ٥٦ر٩ مليار ريال في عام ١٩٩٨ إلى فائض قارب ١٨ مليار ريال في عام ١٩٩٩. وأشارت التقديرات إلى ان الفائض ارتفع بحدة في عام ٢٠٠٠، فبلغ ١٢٤ر٢ مليار ريال.

وكما أشير آنفاً، انخفض معدل نمو نفقات الحكومة في الأعوام الأخيرة، فظهر في انخفاضه تنفيذ سياسة مالية تقييدية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي. كما نما مجموع الإيرادات بنسبة ناهزت ٧٨ر٧ في المائة في عام ١٩٩٦، ليعود ويسجل معدل نمو سالباً قدره ٤ر٥ في المائة في عام ١٩٩٨^(١٣).

ونمت النفقات الجارية بنسبة تقارب ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٦، ثم أصبح معدل النمو سالباً في عام ١٩٩٨^(١٤). ويحدث معدل نمو النفقات الجارية أثراً كبيراً على أداء مجموع النفقات، لأن النفقات الجارية تمثل نسبة تتأهز ٨٠ في المائة من هذا المجموع.

ومثلت الإيرادات النفطية نحو ٧٥ في المائة من مجموع الإيرادات خلال الفترة التي تشملها الدراسة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال معدل نمو الإيرادات الذي كان سالباً وتجاوز ١٨ في المائة في عام ١٩٩٨، بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية خلال ذلك العام. ومن جهة أخرى، نما مجموع الإيرادات بنسبة ٤٧ر٩ في المائة في عام ١٩٩٩، وبنسبة ٦٩ر٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، وكان مرد ذلك، خصوصاً، إلى ارتفاع الأسعار في هذين العامين^(١٥).

زاي- الدين الخارجي

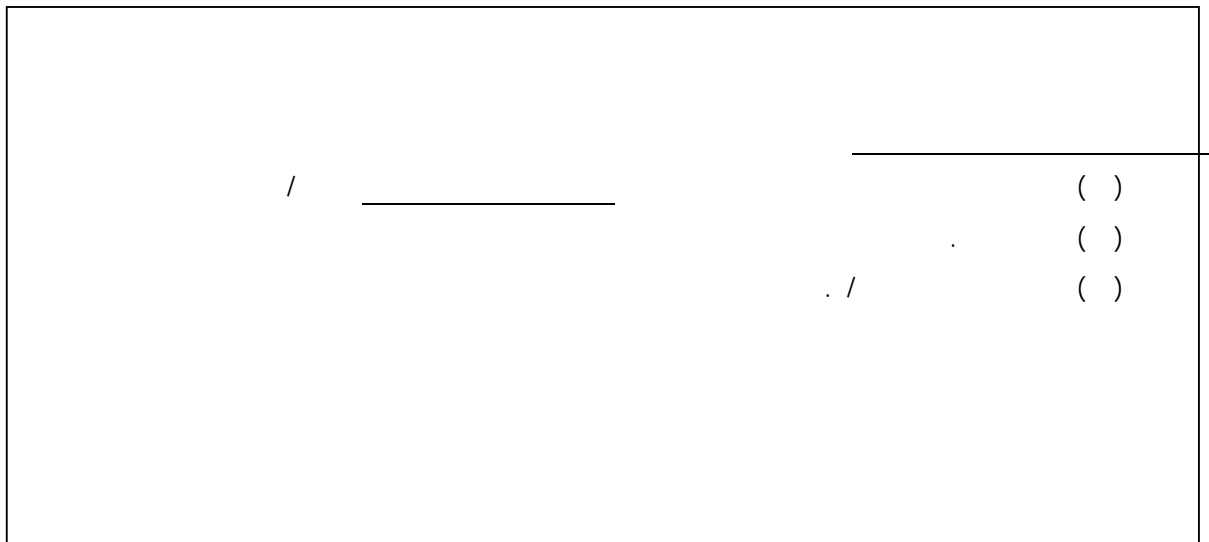
سجل الدين الخارجي في اليمن انخفاضاً لافتاً خلال التسعينات، ولا سيما في النصف الثاني منها، فتراجع مجموعه من ١٠ر٥ مليارات دولار في عام ١٩٩٥، وهو العام الذي شهد بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلى ٤ر٩ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠. أما نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، فانخفضت من ٢٥٠ في المائة إلى ٥٨ في المائة خلال الفترة نفسها (انظر الجدول ٦ والرسم البياني ٣).

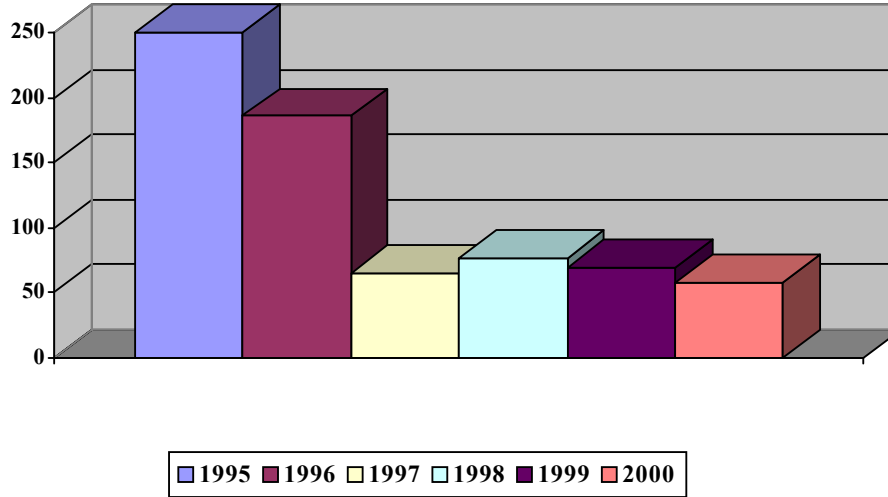
الجدول ٦- الدين الخارجي في اليمن، ١٩٩٥-٢٠٠٠ (قيمه بمليارات الدولارات، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
٤ر٩٤	٥ر٠٠	٤ر٧٧	٤ر٤٨	١٠ر٦٩	١٠ر٥٣	مجموع الدين الخارجي
٥٨	٦٩	٧٦	٦٥	١٨٦	٢٥٠	نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠١-٢٠٠٥، الجدول ٨-٣، ص ١٠٣.

الرسم البياني ٣- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي





وقد عزي الانخفاض الحاد في الدين الخارجي إلى استفاضة البلد من تخفيف الديون، ولا سيما تلك الملتزم بها تجاه أعضاء نادي باريس، في إطار الحوافز التي قدمت لليمن من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي. ويشير هيكل الدين الخارجي إلى أن اليمن كان ملتزماً بجزء كبير من دينه للاتحاد السوفياتي السابق، الذي أصبح فيما بعد الاتحاد الروسي. وفي كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٠، كان هيكل الدين الخارجي في البلد يشمل ٤١ في المائة من المديونية تجاه المؤسسات المالية الدولية، ومن ضمنها المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي؛ و٣٥ في المائة تجاه أعضاء نادي باريس، ومن ضمنهم الاتحاد الروسي؛ و١٣ في المائة تجاه بلدان ومؤسسات مالية عربية^(١٦).

كما انخفضت حصة خدمة الدين ضمن قيمة صادرات السلع والخدمات خلال النصف الثاني من التسعينات، على أثر الإفادة من خفض الدين الخارجي والزيادة الكبيرة في صادرات السلع والخدمات بفضل عامل النفط. فنسبة خدمة الدين إلى مجموع الصادرات هبطت من ٤١ر٩ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٨ر٣ في المائة في عام ٢٠٠٠^(١٧). وبفضل جملة أمور أهمها إعفاءات الديون التي منحت لليمن خلال السنوات الأخيرة، تمكن البلد من خفض دينه الخارجي وعبء خدمة هذا الدين، ولم يعد الآن يعتبر من بلدان العالم ذات المديونية العالية. ومن المتوقع أن يكون لهذا التطور أثر إيجابي على الاستقرار الاقتصادي في البلد.

حاء- الادخار والاستثمار

في النصف الثاني من التسعينات، أصبح الادخار المحلي الإجمالي إيجابياً، فتجلت فيه زيادة الإيرادات النفطية، والقفزة التي سجلها النمو الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٥، أسهم هذا الادخار بنسبة ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت النسبة إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٧^(١٨)، ثم انخفضت إلى ١٧ في عام ١٩٩٨، بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية؛ ويقدر أنها ارتفعت إلى ٢٨ في المائة في عام

() :

()

()

()

٢٠٠٠^(١٩). ويجدر بالإشارة أن بعضاً من تحسن أداء الادخار المحلي الإجمالي نتج من تباطؤ نمو الاستهلاك العام وجاء نتيجة للتدابير المتخذة في إطار تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي.

وخلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، نما الاستهلاك في القطاع العام بمعدل سنوي متوسطه ٢١٦ في المائة، بينما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ٢٣١ في المائة^(٢٠). ولأداء الادخار المحلي الإجمالي ارتباط وثيق بأداء قطاع النفط، ولا سيما الإيرادات النفطية. وخلال التسعينات، هبطت نسبة استهلاك القطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٩١ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٤١ في المائة في عام ٢٠٠٠.

وزاد الاستثمار الإجمالي من ٢٤٣ مليار ريال في عام ١٩٩١ إلى ٢٦٤ ملياراً في عام ٢٠٠٠^(٢١). وارتفعت نسبة هذا الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٦١ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣٢٦ في المائة في عام ١٩٩٨، ثم انخفضت إلى ١٩٢ في المائة في عام ٢٠٠٠. وتشير ضخامة حصة الاستثمار الإجمالي الخاص ضمن الناتج المحلي الإجمالي إلى أن معظم الاستثمار أتى من مصادر خاصة. وقد ارتفعت هذه الحصة من ٤٩٣ مليار ريال في عام ١٩٩٤ إلى ١٣٨٣ ملياراً في عام ١٩٩٩، بينما تراوحت حصة القطاع الخاص من الاستثمار الإجمالي بين ٨٦٨ و ٦٩٩ في المائة^(٢٢). وزاد استثمار القطاع العام خلال النصف الثاني من التسعينات، فارتفع من ١٥ مليار ريال في عام ١٩٩٥ إلى ٥٩ ملياراً في عام ١٩٩٩، ولكنه بقي، رغم هذه الزيادة، أقل بكثير من الاستثمار الإجمالي في القطاع الخاص^(٢٣). وتراوحت حصة القطاع الخاص من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ضمن الناتج المحلي الإجمالي، بين ١٦٩ في المائة في عام ١٩٩٤ و ١٣ في المائة في عام ١٩٩٩، بينما ازدادت حصة القطاع العام من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ضمن الناتج المحلي الإجمالي، من ٢٦ إلى ٥٦ في المائة خلال الفترة نفسها.

وشهد مناخ الاستثمار في اليمن تحسناً نسبياً إثر التعديلات التي أدخلت على قانون الاستثمار في منتصف عام ١٩٩٩، فأصبح أكثر تماشياً مع احتياجات القطاع الخاص^(٢٤). وقد أسفر التعديل الأهم عن إلغاء الترخيص للاستثمار، الذي استعيب عنه بتسجيل المشروع الاستثماري المزمع تنفيذه^(٢٥). كما أدخل تعديل آخر يمنع الحكومة من تسعير المنتجات التي لا تصنف ضمن السلع الأساسية^(٢٦).

وارتفع مجموع المشاريع الاستثمارية من ٢٧٥ في عام ١٩٩٧ إلى ٤٠٥ في عام ١٩٩٩، قبل أن يعود وينخفض إلى ٣٨٦ مشروعاً في عام ٢٠٠٠. كما هبط مجموع التكاليف الاستثمارية للمشاريع من نحو ١١٧

()

()

()

The International Monetary Fund, *Yemen: Selected Issues, from Unification to Economic Reform in Yemen in the 1990s*, IMF Country Report No. 01/61, April 2001, table 4. ()

()

()

()

()

مليار ريال في عام ١٩٩٧ إلى ٧٤٧ ملياراً في عام ١٩٩٩، قبل أن يعود ويرتفع إلى ١٠٩ مليارات ريال في عام ٢٠٠٠^(٢٧).

وفيما يخص توزيع المشاريع على القطاعات، نال قطاع الصناعة التحويلية ٤٨ في المائة من مجموع المشاريع الاستثمارية في عام ١٩٩٧، ونال قطاع الخدمات ٢٧ في المائة، وقطاع السياحة ١٦ في المائة. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ نصيب قطاع الصناعة ٣٣٫٩ في المائة من مجموع المشاريع الاستثمارية، وتلاه قطاع الخدمات، الذي نال ٢٤٫١ في المائة، ثم قطاع الزراعة، الذي نال ١٩٫٤ في المائة^(٢٨). ويجدر بالملاحظة أن عدد المشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة ارتفع من ٤٤ مشروعاً، أي ١٦ في المائة من مجموع المشاريع الاستثمارية في عام ١٩٩٧، إلى ٧٢ مشروعاً، أي ١٧٫٨ في المائة من المجموع^(٢٩). أما من ناحية كلفة الاستثمار، فقد أنفقت على مشاريع الخدمات ٤٦ في المائة من مجموع التكاليف في عام ١٩٩٧، وتلتها المشاريع الصناعية، التي أنفق عليها ٣٣ في المائة. ولكن في عام ٢٠٠٠، أنفق على المشاريع الصناعية ٤٩٫١ في المائة من مجموع التكاليف، وتلتها مشاريع الخدمات، حيث انخفضت النسبة إلى ٢٩٫٧ في المائة^(٣٠).

وأهم ملاحظة بعد هذه، فيما يتعلق بالتطورات التي شهدتها التسعينات، هي أنه حصل انخفاض نسبي في حصة القطاع الخاص من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وارتفاع في حصة القطاع العام من هذا التكوين. وفي بلدان أخرى، كمصر، زادت حصة القطاع الخاص خلال الأعوام الأخيرة، بينما هبطت حصة القطاع العام. وكان هذا الوضع على عكس ما شهده اليمن، ويمكن رده إلى قطاع النفط. ففي مطلع التسعينات، لم تكن إيرادات هذا القطاع تستأثر بالأهمية التي بلغت في أواخر التسعينات، ولا سيما في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. وثمة عامل آخر هو التخفيض الحاد الذي أجرته الحكومة في الإنفاق الرأسمالي خلال المراحل الأولى من تنفيذ الإصلاح الاقتصادي، والذي أدى إلى هبوط استثمارات القطاع العام، لأن الحكومة كانت جاهدة في تخفيض عجز الميزانية. وعلاوة على ذلك، ترتبط حصة القطاع العام من تكوين الرأسمال الثابت الإجمالي بالتطورات التي يشهدها قطاع النفط. فعلى سبيل المثال، سجلت حصة القطاع العام من تكوين الرأسمال الثابت الإجمالي انخفاضاً بنسبة قاربت ٩ في المائة خلال عام ١٩٩٨، الذي شهد انخفاضاً حاداً في الإيرادات النفطية.

وإضافة إلى ما ذكر آنفاً، لم يتمكن اليمن من اجتذاب قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فبين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٢، بلغ المتوسط السنوي لتدفق الاستثمارات المباشرة إلى هذا البلد ١٩٨ مليون دولار، وفي عام ١٩٩٣، بلغت هذه الاستثمارات أعلى مستوى لها، وهو ٨٩٧ مليون دولار^(٣١). وكان معظم هذه الاستثمارات يمثل الإنفاق الذي تقوم به شركات النفط الكبرى. وفي عام ١٩٩٤، هبط تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجه إلى اليمن حتى بلغ ١١ مليون دولار، ثم أصبح سالباً في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. وخلال فترة الأعوام الثلاثة، بلغ معدل خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اليمن ٤١٦ مليون دولار، أي نحو نصف ما بلغه في عام ١٩٩٣^(٣٢). وتشكل هذه الأرقام مؤشراً واضحاً إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة

()

()

()

()

() United Nations, *World Investment Report*, 1999, annex table B.1, p. 479

()

المتدفقة إلى اليمن آلت جميعها، تقريباً، إلى قطاع النفط، وكانت تتقلب حسب تنفيذ المشاريع النفطية في البلد وحسب التطورات التي تطرأ على الأسعار. وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨، كان التدفق الإجمالي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليمن سالباً، وبلغ ٣١٦ مليون دولار، مقابل ٦١٣ مليون دولار للأردن، و ٤٦٦ مليوناً للبنان، و ٣٦٩ مليوناً للجمهورية العربية السورية.

وقد ساهمت عدة عوامل في انخفاض معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليمن. ومن هذه العوامل ان المؤسسات العامة الكبرى العاملة في قطاع الاتصالات، والمشاريع الصناعية الكبرى، وهي مؤسسات ومشاريع تستطيع أن تجتذب حصة أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لم تخصص؛ والإصلاح المؤسسي، الذي هو جزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي، لم يستكمل؛ والقاعدة الاقتصادية لا تزال ضيقة، وقطاع السياحة، الذي يستطيع اجتذاب حصة أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يواجه مشاكل. وعلاوة على ذلك، لا تزال آلية إنفاذ القوانين والأنظمة ضعيفة، وتثبط دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليمن.

طاء- العمالة

زاد مجموع العمالة في اليمن من نحو ٣ر٢ ملايين عامل في عام ١٩٩٤ إلى ٤ر١ ملايين في عام ١٩٩٩^(٣٣). وبين توزيع العاملين هيمنة قطاع الزراعة على مجموع العمالة، والانخفاض النسبي لحصة قطاع الصناعة الاستخراجية من هذا المجموع. وعلى الرغم من هبوط حصة العمالة في القطاع الزراعي، من نحو ٥٢ر٣ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٤٨ر٥ في المائة عام ١٩٩٩، يبقى هذا القطاع أهم قطاعات الاقتصاد في توليد فرص العمل^(٣٤). ففي عام ٢٠٠٠، حققت حصته ضمن مجموع العمالة قفزة جديدة، فوصلت إلى ٥٤ر٢ في المائة (الجدول ٧). وعلاوة على ذلك، يشغل القطاع الزراعي تسعة أضعاف العدد الذي يعمل في قطاع الصناعة، وأكثر من أربعة أضعاف العدد الذي يعمل في قطاع البناء، وخمسة أضعاف العدد الذي يعمل في الإدارة العامة (الجدول ٧).

وتتجاوز حصة قطاع الزراعة من العمالة حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي المقابل، كانت حصة قطاع الصناعة الاستخراجية من مجموع العمالة أدنى بكثير من حصته من الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت ١٦ر٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما لم تتجاوز ٦ر٠ في المائة من مجموع العمالة. ويعود هذا الفارق إلى أن شركات النفط الكبرى، التي تضم قلة من الشركات المحلية، هي الغالبة، وأن قطاع الصناعة الاستخراجية يعتمد على كثافة رأس المال وليس على كثافة الأيدي العاملة.

أما التطور الآخر فكان انخفاض حصة الإدارة العامة من مجموع العمالة من ١٢ر٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٩ر٥ في المائة في عام ١٩٩٩. ويبرز هذا الانخفاض تناقص العمالة في القطاع العام، وقد حدث، بوجه خاص، في المكاتب الحكومية وفي إطار تنفيذ إصلاح الخدمات المدنية الذي يتطلب خفض عدد العاملين في القطاع العام. وزادت حصة قطاع البناء من مجموع العمالة من ٦ر٨ إلى ٩ر٣ في المائة خلال الفترة نفسها.

وأهمية قطاع الزراعة في توليد فرص العمل لا تقتصر على ارتفاع حصته من مجموع البطالة، بل تتعداه إلى أنه يستوعب أكبر حصة من العاملات. فقطاع الزراعة وقطاع الصيد، مجتمعين، يوظفان نسبة قدرها ٨٦ في المائة من العاملات في البلد^(٣٥).

وفي عام ١٩٩٩، بلغ عدد العاملين نحو ٢٣٧ من مجموع السكان، ولم يتجاوز ٤٣٣ من مجموع القوى العاملة. ومن المنتظر أن يزيد مجموع القوى العاملة بسرعة خلال الأعوام المقبلة، لأن نسبة عالية من سكان البلد هم في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً. ولذلك يشكل توليد فرص العمل واحدة من ألح القضايا الملحة المطروحة على الحكومة. وهناك اعتبار آخر هو أن القطاع الزراعي لن يفتح فرص عمل إضافية في المستقبل. كما أن قطاع النفط، بطبيعته، لن يؤمن فرصاً بديلة عن العمل في القطاع الزراعي. ثم انه، لن يكون باستطاعة الإدارة العامة استيعاب عدد إضافي من الموظفين بسبب الحاجة إلى تقليص عدد موظفي القطاع العام.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية، تبدو آفاق توسيع العمالة محصورة بقطاع الخدمات، ولا سيما السياحة، وبقطاع الصناعة، كما أن سوق العمل الإقليمية ستبقى مصدراً هاماً لفرص العمل خلال فترة طويلة.

الجدول ٧- اليمن: توزع العمالة (من عمر ١٥ عاماً فما فوق) حسب القطاع الاقتصادي، ١٩٩٤ و١٩٩٨-٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٤	
٥٤ر٢	٤٨ر٥	٤٩ر٣	٥٢ر٣	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
٠ر٦	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	الصناعة الاستخراجية
٣ر٨	٥ر٠	٤ر٨	٤ر١	الصناعة التحويلية
٠ر٣	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٤	الكهرباء والغاز والمياه
٦ر٦	٩ر٣	٨ر٧	٦ر٨	البناء
١٢ر١	١٠ر٧	١٠ر٦	١٠ر٤	التجارة والمطاعم والفنادق
٣ر٣	٥ر١	٥ر٠	٤ر٧	النقل والتخزين والاتصالات
٠ر٨	١ر٢	١ر٢	١ر١	المال والتأمين والعقارات
٠ر٧	١٠ر٠	٩ر٣	٧ر٠	الخدمات الاجتماعية والأهلية
١١ر٤	٩ر٥	١٠ر٣	١٢ر٩	الإدارة العامة

المصدر: The International Monetary Fund, Yemen: *Selected Issues, from Unification to Economic Reform in Yemen in the 1990s*, Statistical Appendix table 6 and Second Five-Year Plan.

وبالنسبة لعام ٢٠٠٠: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠١-٢٠٠٥، ص ٢٨٤.

باء- البطالة

في عام ٢٠٠٠، بلغ معدل البطالة، حسب المصادر الرسمية، ١١ في المائة، بعد أن كان ٩ في عام ١٩٩٩^(٣٦). ويشير توزع العاطلين عن العمل على الفئات العمرية إلى أن البطالة تسجل أعلى معدل لها

()

()

ضمن الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً، وقد بلغ ١٧ر٩ في المائة في عام ١٩٩٩. وتوضح مصادر غير رسمية أن معدل البطالة في البلد تجاوز ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. والمشكلة الأساسية التي تحول دون إجراء حساب دقيق لمعدل البطالة في البلد هي الحصة الغالبة للقطاع الزراعي في توليد فرص العمل. فالعمالة في هذا القطاع موسمية إلى حد بعيد، وتعاني من ارتفاع نسبة العمالة الجزئية.

وبسبب هيكل القوى العاملة وارتفاع معدل العمال غير المهرة في البلد، تصبح حركة اليد العاملة صعبة جداً. وفي حين يرتفع معدل البطالة بين هؤلاء العمال، لا يزال البلد يعتمد على المغتربين في تأمين الأيدي العاملة الماهرة، ولا سيما في مجال الخدمات التعليمية والصحية. وبذلك يكون الاقتصاد اليمني مصدراً للأيدي العاملة ومستورداً لها في الوقت نفسه. ويتجلى الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الأيدي العاملة في ارتفاع نسبة العمال الزراعيين غير المهرة. فطاقة الاستيعاب لدى القطاع الزراعي، من حيث قدرته على توليد فرص العمل المستقبلية، قد ضعفت كثيراً، لا سيما وأن العائدين من بلدان مجلس التعاون الخليجي يتوجهون إلى القطاع الزراعي بحثاً عن فرص عمل.

ومن المشاكل الأساسية التي يواجهها البلد في سعيه إلى خفض معدل البطالة مشكلة النظام التربوي الموجه نحو التعليم التقليدي؛ فهذا التعليم ضعيف الارتباط بسوق العمل أو غير مرتبط بها. ولذلك يلزم أن يكون سعي الحكومة إلى خفض معدل البطالة شاملاً للعمل على إصلاح النظام التعليمي، ولخفض معدل الأمية المرتفع الذي قدر بـ ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، ولتعزيز التنسيق بين النظام التعليمي والمهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد.

ويبين توزيع عدد عاطلين عن العمل بين الجنسين ارتفاع نسبة البطالة بين النساء. وقد زادت هذه النسبة من ٩ر٨ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، مسجلة نمواً بمعدل سنوي متوسطه ٢١ في المائة^(٣٧).

ثانياً- الإصلاح المؤسسي

لا تزال الحكومة على التزامها الراسخ بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي بلغ الآن مرحلته الثانية. وتتضمن هذه المرحلة الإصلاح المؤسسي وخصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة. غير أنه تبين أن المرحلة الثانية أصعب من المرحلة الأولى، التي شملت تثبيت متغيرات الاقتصاد الكلي، ولذلك يأتي تنفيذها بطيئاً نسبياً مقارنة بالمرحلة الأولى. وقد تعذر الإسراع في تنفيذها بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسود في البلد، والتي يتجلى قسم منها في ارتفاع معدل البطالة والفقر. وإضافة إلى ذلك، جرت مناقشات مكثفة تناولت الحاجة إلى خصخصة المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة، ولا سيما المؤسسات المربحة، كمصفاة عدن، إذ إن هناك من يعارض خصخصة هذه المؤسسات. ومن التحديات الرئيسية التي يواجهها الإصلاح المؤسسي في البلد ضعف آليات إنفاذ القوانين والأنظمة وآليات متابعتها. كما أن ضعف القدرات الإدارية يشكل أحد المشاغل الهامة التي تعترض سبيل هذا الإصلاح.

ألف- الإصلاح التجاري

تتمثل الأهداف الرئيسية للإصلاح التجاري وتدابير التحرير في تنقيح وتحديث القوانين والأنظمة التجارية السارية الآن، وتعزيز قاعدة الصادرات وتويعها، وتسهيل التكامل مع الاقتصاد العالمي. وعلى هذا الصعيد، قدم اليمن طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكون لجنة رفيعة المستوى للإعداد لهذا الانضمام. كما تعاون مع بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً بغية تنسيق الجهود من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتخفيف شروط هذا الانضمام. ويضاف إلى ذلك أنه، وفي إطار التنسيق داخل الحكومة، دُمجت وزارة التجارة والتموين ووزارة الصناعة في وزارة واحدة سميت وزارة التجارة والصناعة. كما اعتمدت الحكومة مشروع قانون جديد للتجارة أحيل إلى مجلس النواب طلباً لموافقة النهائية عليه، ومن المتوقع أن يصدر في عام ٢٠٠١. والتغيير الأساسي الذي ينطوي عليه هذا القانون هو الدعوة إلى تشجيع التصدير، وتنويع الصادرات، وفتح أسواق تصدير جديدة، وتعزيز العلاقات التجارية مع البلدان الأخرى. وينص قانون التجارة الخارجية الجديد على أن تتخذ وزارة التجارة والصناعة كل التدابير اللازمة لتشجيع التصدير ورفع العوائق التي تواجه القطاع المختص به. وفي مجال الواردات، يشدد القانون على أن تأتي الواردات من بلدان المنشأ فقط، مصحوبة بشهادة المنشأ. ويحظر القانون استيراد السلع التي يمنعها الدين والأنظمة الأمنية والأخلاقية.

باء- إصلاح النظام المصرفي

في عام ١٩٩٨، صدر عن الحكومة قانون مصرفي جديد لإعادة تنظيم الجهاز المصرفي وتزويد البنك المركزي بأدوات تنفيذية أصلح لمراقبة المصارف التجارية. ونتجت من هذا القانون تغييرات منها عدم السماح لأي فرد بأن يمتلك، من غير موافقة البنك المركزي، أكثر من ١٠ في المائة من حقوق التصويت في مصرف هو مستثمر فيه. وعلاوة على ذلك، يفرض القانون الجديد على كل مصرف ألا يقل رأس ماله عن ١ مليار ريال (أكثر من ٦ ملايين دولار)، ويشمل بمواده فروع المصارف الأجنبية. كما إنه يحظر على المصارف أن تمنح الأفراد، من غير موافقة مسبقة من البنك المركزي، اعتمادات أو قروضاً يفوق مجموعها ١٥ في المائة من رأس المال أو الاحتياطي المدفوع. كما إنه يحظر على المصارف أن تدخل مباشرة في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، إلا في حدود التسهيلات الممنوحة للزبائن.

ويمنع القانون المصارف من شراء العقارات، إلا ما يستلزمه عملها. وعلى كل مصرف يعمل في البلد أن يقدم إلى البنك المركزي نسخة عن ميزانيته السنوية، في غضون ثلاثة أشهر من انتهاء سنته المالية. وعلى البنك المركزي أن يقوم بزيارات مراقبة منتظمة إلى المصارف للتحقق من سلامة عملياتها ووضعها المالي.

ويعزز القانون الجديد دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ومراقبة المصارف التجارية في البلد. وينتظر أن يؤدي ذلك إلى تبسيط العمليات المصرفية بحيث يساهم في الاستقرار النقدي. كما أنه سيؤدي إلى تقوية الاعتراف بدور البنك المركزي واستقلالته في تنفيذ سياسات البلد المالية.

جيم- إصلاح الخدمة المدنية

زاد مجموع موظفي الخدمة المدنية إلى نحو ٤١٩ ٠٠٠ في عام ١٩٩٨، بعد أن كان ٣٢٢ ٠٠٠ في عام ١٩٩٥^(٣٨). ويتبين من توزيع هذا العدد بين القطاعات أن معظم المستخدمين في القطاع العام يشتغلون في قطاع التعليم، الذي كان يمثل ٥٣ في المائة من المجموع في عام ١٩٩٨^(٣٩). وقد استهدف تقليص العمالة في القطاع العام خفض النسبة المرتفعة للأجور والرواتب في الميزانية الحالية. وكان من الخطوات الأولى التي اتخذت في هذا السياق مسح أجري على الخدمة المدنية في عام ١٩٩٨ ومسح آخر أجري على مجموع القوى العاملة في عام ١٩٩٩. وفي إطار الإصلاح أيضاً، بدأت الوزارة المسؤولة عن دوائر الخدمة المدنية تصدر للمستخدمين فيها أرقاماً تعريفية^(٤٠). وإضافة إلى ذلك، يستلزم إصلاح الخدمة المدنية إنشاء صندوق خاص لدفع تعويضات المستخدمين الذين قد يصرفون نتيجة للإصلاح. وفي عام ١٩٩٩، صدر مرسوم جمهوري بإنشاء هذا الصندوق^(٤١). غير أنه لم تُتخذ، في العامين الأخيرين، أي خطوات جذرية، لمواصلة تقليل العاملين في الخدمة المدنية، بل زادت أعداد هؤلاء من ٤١٩ ٤٠٩ في عام ١٩٩٨ إلى ٤٣٥ ٨٠٠ فرد في عام ٢٠٠١. وبشكل ارتفاع معدل البطالة والقلق حيال ارتفاع معدل الفقر أهم تحدّ يواجهه الحكومة في مجال العمالة. كما أن آليات التعويض، ومن ضمنها صندوق الخدمة المدنية، لم تبدأ بالعمل بعد، ولذلك تأخرت أكثر فأكثر خطة تقليل موظفي الخدمة المدنية.

دال- الخصخصة ودور القطاع الخاص

لطالما أدى القطاع الخاص دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في اليمن. فتحويلات العمال كانت، خلال السبعينات والثمانينات، المصدر الرئيسي لإيرادات البلد من العملات الأجنبية، وهي تشكل، في الوقت الحاضر، ثاني أهم مصدر للعملات الأجنبية بعد قطاع النفط. ثم إن هذا القطاع مهيم في الأنشطة الزراعية التي هي المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي وفي توليد فرص العمل في البلد. وخلال النصف الأول من التسعينات، لم يكن هذا القطاع متحمساً لأداء دور أنشط في الاقتصاد، نظراً لظروف الاقتصاد الكلي التي كانت سائدة في البلد قبل بدء الإصلاح الاقتصادي. وأدى ارتفاع معدل التضخم، وعدم استقرار سعر الصرف، وارتفاع عجز الميزانية، إلى تراجع الاستثمار الخاص. وتراوحت حصة القطاع الخاص ضمن جزء الناتج المحلي الإجمالي المحقق من مصادر غير نفطية بين ٧٦ر٦ في المائة في عام ١٩٩٥ و٧٧ر٦ في المائة في عام ٢٠٠٠^(٤٢). ويسير القطاع الخاص نحو ٩٥ر٧ في المائة من الشركات الصناعية الصغيرة، و٩١ر٦ في المائة

The International Monetary Fund, Yemen: Selected Issues, from Unification to Economic Reform: Yemen in the ()
1990s, IMF Country Report No. 01/61, April 2001, p. 68.

()

()

()

()

من الشركات المتوسطة، و٥٧ في المائة من الشركات الصناعية الكبيرة^(٤٣). وهو، إضافة إلى ما ذكر، يسهم بأكثر من ٤١ في المائة في أنشطة قطاع البناء في عام ٢٠٠٠.

غير أن أهم ما يلاحظ هو انخفاض حصة القطاع الخاص من الصادرات خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، عندما تراوحت حصة الصادرات غير النفطية بين ٨ر٥ في المائة و٨ر٨ في المائة، فتدنت كثيراً عن حصته من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة^(٤٤). ويمكن تفسير ذلك بأن نشاط القطاع الخاص يقتصر على قطاعات لا تستطيع التصدير بنفس الأحجام التي يصدر بها قطاعا الزراعة والصناعة التحويلية، أو بأن هذه القطاعات لم تكن ذات طبيعة تجارية كقطاع البناء. وإضافة إلى ما ذكر، يجب أن تؤخذ في الحسبان رداءة نوعية المنتجات.

وفي عام ١٩٩٩، صدر عن الحكومة قانون الخصخصة رقم ٥٤، لعام ١٩٩٩، الذي يشكل السند التشريعي لتنفيذ عملية الخصخصة. وقد حدد هذا القانون أهدافاً عدة من ضمنها إعادة تثبيت دور الدولة في تنظيم الاقتصاد وإدارته، وتقليص عبء الإنفاق الحكومي. كما أنه يدعو إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، وكذلك إلى تعزيز الاستثمار الخاص، ومن ضمنه الاستثمار الأجنبي المباشر، واحترام الملكية الخاصة، واستحداث سوق لرؤوس الأموال.

وتعتمد الخصخصة على عدة طرائق من بينها إصدار الأسهم. ويسير تنفيذ برنامج الخصخصة ببطء شديد، ولا سيما فيما يتعلق بمؤسسات الدولة الكبرى. وقد حددت الحكومة، لأغراض الخصخصة، عدة مؤسسات كبيرة تابعة للدولة، لكنها لم تبع أيّاً منها. وتواجه خصخصة المؤسسات الحكومية الكبيرة معارضة شديدة، ولا سيما مصفاة عدن وشركة النقل الوطنية. وحتى الآن، اقتصرت غالبية عمليات الخصخصة التي نُفذت على إعادة الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الجزء الجنوبي من البلد، وعلى خصخصة المعامل الصغيرة التي تصنع السلع الزراعية والمعدنية. وكان تأخر إصدار قانون الخصخصة إلى عام ١٩٩٩ من العوامل التي أبطأت عملية الخصخصة.

ثالثاً- التطورات القطاعية

ألف- قطاع الزراعة

ركزت السياسة الزراعية في اليمن، خلال السبعينات والثمانينات، على زراعة الفواكه والخضار. ولهذه الغاية، حظرت الحكومة استيراد سلع من هذين الصنفين، وذلك في إطار تدبير حمائي لدعم الإنتاج المحلي. ومن جهة أخرى، أفضى الدعم الذي يحظى به القمح والطحين إلى تراجع الإنتاج المحلي بسبب عجزه عن منافسة القمح المستورد والمدعوم. ونجم عن هذه السياسة تضائل المساحة المخصصة لزراعة القمح واتساع المساحة المخصصة لزراعة الفواكه والخضار والمحاصيل النقدية (الجدول ٨).

وضاقت المساحة المستخدمة في زراعة الحبوب من ٧٨٧ ٤٠٠ هكتار في عام ١٩٩٥ إلى ٦٧١ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠١، بينما اتسعت المساحة المخصصة لزراعة الفواكه، خلال الفترة نفسها، من ٧٤ ٩٠٠ إلى ٩١ ١٠٠ هكتار. وتسبب تناقص المساحة المخصصة لزراعة الحبوب، إلى جانب تقلب كميات الأمطار، بهبوط إنتاج القمح من ٨٨٠ ٦٠٠ في عام ١٩٩٥ إلى ٧٣٥ ٣٠٠ طن في عام ٢٠٠٠. وفي الفترة نفسها، زاد إنتاج الخضار من ٦٦٨ ٨٠٠ إلى ٧٧٤ ٩٠٠ طن، كما زاد إنتاج الفواكه من ٤٠٢ ٢٠٠ إلى ٥٩٠ ٨٠٠ طن. غير أنه يجدر بالإشارة أن إنتاج الخضار، وضمن نطاق أضيق إنتاج الفواكه، يعتمدان كثيراً على الري المنتظم، وليس على الأمطار. وقد كان ذلك أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى الزيادة المطردة في إنتاج الفواكه والخضار، ويصح الكلام نفسه على المحاصيل والقات.

وأصبح إنتاج القات^(٤٥) واستهلاكه من المشاكل الرئيسية التي تواجه الإنتاج الزراعي والمجتمع عامة. فقد تزايد إنتاجه خلال التسعينات لأسباب أهمها ارتفاع سعره وسهولة إنتاجه. كما عادت قيمة منتجاته، نظراً لارتفاع سعره، قيمة إنتاج الحبوب والخضار معاً في عام ٢٠٠٠. فقيمة إنتاجه بلغت ٦٤٢ مليار ريال، وقيمة إنتاج الحبوب والخضار، معاً، بلغت ٦٤٦ مليار ريال. وهذا الأمر يشكل مفارقة غريبة بالنسبة إلى الحكومة لأن إنتاج القات قد توسع إلى مساحات كان يفترض أن تزرع بمنتجات زراعية أخرى. وفوق ذلك، يستهلك هذا الإنتاج كميات كبيرة من الموارد المائية المحدودة في البلد، إذ تشير التقديرات الحكومية إلى أنه يستهلك نحو ثلث موارد البلد المائية.

وفي البلد ثروة سمكية وفيرة يمكن أن تصبح من المصادر الرئيسية للعملات الأجنبية إذا حظيت بالتنمية الوافية. وتنطوي كمية الصيد على إمكانات ضخمة للنمو والتوسع، لكن التقدم المحرز على هذا الصعيد لا يزال محدوداً ودون الإمكانيات. وتراوح كمية الصيد خلال التسعينات بين ٨٠ ٠٠٠ و ١٠٠ ٠٠٠ طن، في حين يتراوح الإنتاج الممكن بين ٣٥٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ طن سنوياً^(٤٦).

ويواجه القطاع الزراعي في اليمن تحديات خطيرة. فإننتاجيته في زراعة الحبوب منخفضة جداً قياساً بها في سائر بلدان المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك أن محصول الحبوب، بلغ، حسب التقديرات، ٨٩٧ كيلو غراماً في الهكتار الواحد في عام ١٩٩٨، مقابل ٦ ٧٨٤ كغم في مصر، و ٩٨٩ كغم في الأردن^(٤٧). ويعزي معظم هذا الفارق إلى شدة الاعتماد على كميات الأمطار التي تتقلب بين فصل وآخر.

()

/ ()

وتمثل قلة الأمطار مشكلة رئيسية يواجهها الإنتاج الزراعي عامة وإنتاج القمح خاصة. كما ان صغر الأراضي الزراعية وتجزؤ الملكية يحدان من استخدام الأساليب الزراعية الحديثة. وتزيد الأراضي الزراعية، بطبيعتها الجبلية، تكاليف الإنتاج. ويحد نقص الموارد المالية من استخدام الأسمدة ومن سائر الخدمات اللازمة لزيادة الإنتاجية الزراعية، ولا سيما زراعة القمح. وعلاوة على ذلك، أدى رفع الدعم عن المنتجات الزراعية إلى ارتفاع كلفة الإنتاج، وهذا الأمر يقلص القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، سواء في السوق المحلية أو خارجها، وخلال السبعينات والثمانينات، تضرر الإنتاج الزراعي من هجرة العمال اليمنيين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ حرمت هذه الهجرة من الموارد البشرية التي يحتاج إليها. وكانت النتيجة تزايد عدد المزارعات اللواتي يعملن بدلاً من المزارعين المهاجرين، بحيث أصبح القطاع الزراعي يستوعب أعلى نسبة من العمالات في اليمن.

الجدول ٨- إحصاءات زراعية: المساحة المزروعة والإنتاج وقيمة الإنتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
(ألف هكتار)						(أ) المساحة المزروعة
٦٧١ر٠	٦٧٥ر٤	٨٣٢ر٩	٧٧٧ر٤	٧٥٨ر١	٧٨٧ر٤	(١) الحبوب
٦٥ر٠	٦٢ر٤	٦١ر٩	٥٩ر٣	٥٧ر٣	٥٣ر٥	(٢) الخضار
٩٧ر٣	٩٣ر١	٩١ر١	٨٦ر٤	٧٥ر١	٦٧ر٤	(٣) المحاصيل النقدية
٩١ر١	٨٨ر١	٨٤ر١	٨٠ر٩	٧٨ر٩	٧٤ر٩	(٤) الفواكه
١٠٢ر٩	٩٩ر٦	٩٧ر٧	٩٣ر٢	٩١ر٤	٨٨ر٩	(٥) القات
(ألف طن)						(ب) الإنتاج
٧٣٥ر٣	٧٥٧ر٩	٩١١ر٣	٧١٢ر٢	٧٣١ر٢	٨٨٠ر٦	(١) الحبوب
٧٧٤ر٩	٧٥٩ر٨	٧٤٧ر١	٧١٧ر٦	٧٠٣ر٢	٦٦٨ر٨	(٢) الخضار
٦٨ر٩	٦٥ر٠	٦٣ر٨	٥٦ر٦	٥٠ر٢	٤٣ر٥	(٣) المحاصيل النقدية
٥٩٠ر٨	٥٧٨ر٦	٥٥٤ر٨	٤٦٩ر٤	٣٩١ر٣	٤٠٢ر٢	(٤) الفواكه
١٠٨ر٠	١٠٠ر٦	٩٨ر٧	٨٨ر٨	٨٦ر٦	٨٤ر٨	(٥) القات
(مليار ريال)						(ج) قيمة الإنتاج الزراعي
٢٩ر٣	٢٦ر٤	٢٤ر٦	١٨ر٣	١٦ر٧	١٥ر٤	(١) الحبوب
٣٥ر٣	٣٢ر٥	٢٧ر٣	٢٠ر٧	١٨ر٨	١٣ر٩	(٢) الخضار
٨ر٧	٦ر٧	٥ر٨	٥ر٠	٤ر٢	٢ر٩	(٣) المحاصيل النقدية
٤٢ر٢	٣٩ر٣	٣٠ر٦	٢٢ر٩	١٨ر٩	١٥ر٨	(٤) الفواكه
٦٤ر٢	٥٩ر٧	٥٣ر٧	٤٨ر٢	٤٤ر٩	٣٦ر٨	(٥) القات

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٠م، ص ٥٦-٥٩.

ونتيجة لهذه المشاكل، تراوحت المساحات المزروعة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ بين ٦٤ و٦٨ر٥ في المائة من المساحة الصالحة للزراعة، فبقي أكثر من ثلث المساحة الإجمالية غير مزروع (الجدول ١٠). وأفضت السياسة الزراعية التي نفذت خلال السبعينات والثمانينات في الجزء الشمالي من البلد، جمهورية اليمن العربية سابقاً، إلى هبوط إنتاج القمح أمام المنافسة الشديدة من القمح المستورد والمدعوم. غير أن السياسة تغيرت مع تحرير أسعار عدد كبير من السلع الزراعية في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح

الاقتصادي. وفي الأعوام المقبلة، سيجري التركيز على إنتاج القمح، نظراً للإفراط في إنتاج الخضار والفواكه ولضيق آفاق التصدير.

الجدول ٩- الإحصاءات الزراعية: المساحات الصالحة للزراعة والمساحات المزروعة (بألوف الهكتارات)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
١٦٦٨٠٩	١٦٦٨٠٩	١٦٦٨٠٩	١٦٦١٠	١٦٦٣٨	١٦٦٠٩	المساحة الصالحة للزراعة
١١٤٣٠٤	١١٣٢٠٩	١٢٧٩٠٧	١١٠٥٠٣	١٠٦٣٠٥	١٠٦٧٠٧	المساحة المزروعة
٦٨٠٥	٦٧٠٩	٧٦٠٧	٦٦٠٥	٦٣٠٩	٦٤٠٣	النسبة المئوية

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٠.

باء- قطاع الصناعة التحويلية

لا يزال نشاط الصناعة التحويلية في اليمن محدوداً، سواء في حصته من الناتج المحلي الإجمالي أو في حصته من العمالة. وإضافة إلى ذلك، ينحصر معظم قطاع الصناعة التحويلية في الصناعات الغذائية، التي كانت تمثل أكثر من ٤٦ في المائة من مجموع الشركات الصناعية في عام ١٩٩٩، وكانت تليها الصناعات المعدنية (١٠ في المائة)، وصناعة المنسوجات (٨٦ في المائة)^(٤٨). وتهيمن الشركات الصغيرة على الأنشطة الصناعية في البلد، وتبلغ نسبتها ٩٥ في المائة من مجموع الشركات الصناعية، وتليها الشركات المتوسطة (٤ في المائة)، في حين لا تتجاوز الشركات الصناعية الكبيرة ١ في المائة من مجموع الشركات الصناعية في البلد^(٤٩). أما من ناحية العمالة، فالشركات الصغيرة تستوعب نحو ٥٣ في المائة من مجموع العاملين في هذا القطاع، تليها الشركات الكبيرة (٤٠ في المائة من المجموع)^(٥٠). ويجدر بالذكر أن معظم الشركات العاملة في مجال الخدمات الصناعية هي شركات عائلية لا شركات مساهمة. ويتضح ذلك من خلال الارتفاع النسبي في حصة العمالة التي تعرضها هذه الشركات نسبة إلى مجموع العمالة في القطاع الصناعي، وقد بلغت هذه الحصة ٣٧ في المائة في عام ١٩٩٩. وأما من ناحية الإنتاج، فتسهم الشركات الكبيرة بالنصيب الأكبر، وقد بلغ ٨٥ في المائة في عام ١٩٩٩، وتأتي بعدها الشركات الصغيرة (١٣ في المائة)^(٥١).

ويثير ارتفاع نسبة الشركات الصغيرة في اليمن إحدى المشاكل الرئيسية التي يواجهها القطاع. فصغر الشركات يجعل النمو أصعب، ولا سيما عندما تكون الموارد المالية محدودة. وفي عام ١٩٩٩، صُفي البنك الصناعي اليمني، الذي كان يؤمن اعتمادات مالية للتنمية الصناعية، بسبب ارتفاع معدل ديونه غير المسددة. وعلاوة على ذلك، يحد صغر الشركات من استخدام أساليب الإنتاج الحديثة، وهذا بدوره، يؤثر سلباً على الإنتاجية والقدرة التنافسية. وقد بين المسح الصناعي الذي أجري في عام ١٩٩٩ أن إنتاجية الأيدي العاملة في الشركات الكبيرة كانت تبلغ معدلًا سنوياً متوسطه ٥ ملايين ريال، بينما لم تتجاوز هذه

الإنتاجية ٥٦ ٠٠٠ ريال في الشركات الصغيرة، أي ١١ في المائة تقريباً من حجم إنتاجية الشركات الصناعية الكبيرة^(٥٢).

وفيما يتعلق بحصة قطاع الصناعة التحويلية من مجموع العمالة، لا يزال هذا القطاع متأخراً جداً عن القطاع الزراعي. ففي عام ١٩٩٩، بلغ مجموع العاملين في القطاع الصناعي ١١٣ ٥٢٢، وهو رقم يمثل نحو ٢ في المائة من مجموع القوى العاملة، مقابل ٥٤ في المائة في القطاع الزراعي.

ويوضح هيكل الإنتاج الصناعي، من ناحية القيمة، أن تكرير النفط يحل في المرتبة الأولى، بقيمة وصلت في عام ١٩٩٩ إلى ٩١٤ مليار ريال، أي ٣٣٦ في المائة من قيمة الإنتاج الصناعي الإجمالي، وتلتها الصناعات الغذائية بنسبة ٢٦٢ في المائة^(٥٣). وتبين هذه الأرقام تركيز الإنتاج الصناعي بقوة في نشاطين فقط هما تكرير النفط والصناعات الغذائية. وينحصر عمل تكرير النفط في شركتين: واحدة في عدن والثانية في مأرب.

أما حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي فتراوح متوسطها بين ٩٣ في المائة في عام ١٩٩٠ و٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. وهذه النسبة، رغم تجاوزها حصة القطاع من مجموع العمالة، تبقى منخفضة إذا قورنت بحصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في سائر أقل البلدان نمواً مجتمعة، وقد بلغت ١٢ في المائة في عام ١٩٩٨. ويرتبط جزء من حصة القطاع الضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي بهيكل أنشطة هذا القطاع وملكيته وحجمه. فمصافي النفط، تديرها الدولة، وهناك حاجة إلى موارد مالية ضخمة لتحديث مصفاة عدن، التي أنشئت في الخمسينات وتعمل بنصف قدرتها الإنتاجية تقريباً، والحكومة تخطط لخصخصتها في إطار خطة التحديث، غير أن العملية لم تُنفذ بعد. ويهيمن القطاع الخاص على معظم نشاط الصناعات الغذائية، الذي هو نشاط مجزأ تعمل فيه أكثر من ١٥ ٠٠٠ مؤسسة تنتج سلعاً صناعية بقيمة تعادل ٧١ مليار ريال، وتشغل ٣٦ ٧٤٧ موظفاً.

وعلاوة على ما سبق، لا يستطيع القطاع الصناعي المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية، بسبب انخفاض إنتاجيته، فيظل شديد الانحصار في السوق المحلية. وهو سيواجه مشكلة عويصة عندما ينضم اليمن إلى منظمة التجارة العالمية. ويشكو القطاع من نقص الأيدي العاملة الماهرة، وعدم كفاية مراكز البحث والتطوير، وشدة الاعتماد على المنتجات المستوردة، بالإضافة إلى نقص الموارد المالية.

جيم- إنتاج النفط وإيراداته

خلال النصف الثاني من التسعينات، زاد إنتاج النفط في اليمن من معدل متوسطه ٣٤٢ ٠٠٠ برميل يومياً في عام ١٩٩٥ إلى معدل متوسطه ٣٨٩ ٠٠٠ برميل يومياً في عام ١٩٩٩^(٥٤). وكانت حقول النفط في المسيلة مصدر معظم الإنتاج أثناء تلك الفترة، ومثلت ٥٣٢ في المائة من مجموع إنتاج النفط الخام في عام

()

()

١٩٩٩^(٥٥). وقد زادت حصة هذه الحقول في مجموع الإنتاج النفطي من ٤٤ر٦ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٥٣ر٢ في المائة في عام ١٩٩٩، بينما هبطت حصة حقول مأرب من ٥٥ر٤ في المائة إلى ٢٩ر٨ في المائة خلال الفترة نفسها. وفي عام ١٩٩٩، صدرت الحكومة نحو ٣٧ر٥ من مجموع الإنتاج اليومي، بينما بلغت حصة الشركات النفطية ٢٨ر٩ في المائة، واستخدم الباقي في استرداد الكلفة والإنتاج المحلي^(٥٦).

وفي عام ٢٠٠٠، ارتفع إنتاج النفط إلى معدل متوسطه ٤٣٤ ٠٠٠ برميل يوميا، مسجلا زيادة بنسبة ١١ر٦ في المائة عنه في عام ١٩٩٩^(٥٧). وزادت إيرادات الصادرات النفطية من ١٦١٥ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٣٤٤٨ر٢ مليوناً في عام ٢٠٠٠^(٥٨). وارتفع نصيب الحكومة من مجموع إيرادات الصادرات النفطية من ٧٥٣ر١ مليون دولار إلى ١ ٩٦٩ مليوناً خلال الفترة نفسها^(٥٩). كما ارتفع نصيب الشركات النفطية الكبرى من ٨٦٢ر٣ مليون دولار إلى ١٤٧٩ر٢ مليوناً خلال الفترة نفسها أيضاً^(٦٠).

ومثلت الإيرادات النفطية في اليمن نحو ٢ر٢ من مجموع الإنتاج النفطي في منطقة إسكوا لعام ١٩٩٤. وبقيت هذه الحصة نفسها تقريبا في عام ١٩٩٩. وخلال عام ٢٠٠٠، بلغت حصة الإيرادات النفطية لليمن، حسب التقديرات، نحو ٢ر١ في المائة من مجموع الإيرادات النفطية في منطقة إسكوا^(٦١)، بينما مثلت حصة الإنتاج اليومي في هذا البلد ٢ر٢ في المائة من إنتاج النفط الخام في منطقة إسكوا في عام ١٩٩٩، بعد أن كانت ٢ر١ في المائة في عام ١٩٩٤.

وغطت الإيرادات النفطية في اليمن مجموع الواردات لعامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. غير أن حصة الحكومة وحدها غطت ٤٢ر٥ في المائة فقط من الواردات في عام ١٩٩٤، بينما غطت هذه الحصة نحو ٧٩ر٣ في المائة في عام ٢٠٠٠^(٦٢).

دال- السياحة

السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية التي تبشر بمستقبل جيد في اليمن، ويمكن أن تضطلع بدور رئيسي في جهود التنويع الاقتصادي في هذا البلد الغني بمواقعه السياحية، والذي ترقى حضارته وتاريخه إلى عصور بعيدة. ثم إن مناخه معتدل في الشتاء، فيمكن اجتذاب الكثيرين من السياح الأوروبيين. لكن أداء قطاع السياحة هو أقل بكثير من طاقته. فمجموع السياح الوافدين إلى اليمن لا يزال أقل من ١٠٠ ٠٠٠ سائح سنوياً.

() The International Monetary Fund, Yemen: Selected Issues: from Unification to Economic Reform: Yemen in the 1990s, Statistical Appendix, table 10.

.15B

/ - /

.15B

وخلال الأعوام الخمسة الأخيرة من التسعينات، ارتفع مجموع هؤلاء من ٣٥٠ ٦١ في عام ١٩٩٥ إلى ٦٢٨ ٨٧ في عام ١٩٩٦، ثم انخفض إلى ٣٧٠ ٥٨ في عام ١٩٩٩ (انظر الجدول ١٠). وعلى الرغم من ارتفاع هذا العدد إلى ٨٦٣ ٨٧ في عام ٢٠٠٠، ظل دون الرقم الذي سُجل في عام ١٩٩٨.

ومن حيث الجنسيات، كان معظم السياح وافدين من أوروبا. ففي عام ١٩٩٥، مثل السياح الأوروبيون ٦٧٦ في المائة من مجموع الوافدين، مقابل نسبة لم تتجاوز ١٥٨ في المائة من الشرق الأوسط. ولكن في عام ٢٠٠٠، انخفضت نسبة السياح الأوروبيين إلى ٣٤١ في المائة، وزادت نسبة السياح الوافدين من الشرق الأوسط إلى ٣٤٩ في المائة. ويبقى مجموع السياح الوافدين سنوياً إلى اليمن منخفضاً جداً إذا قورن بمجموع السياح الوافدين إلى مصر (٥ ملايين سائح) والأردن (٨٠٠ ٠٠٠ سائح).

كما تظل الإيرادات التي يحققها اليمن من السياحة متدنية جداً إذا قورنت بالإيرادات التي تحقق في مصر والأردن. ففي عام ١٩٩٩، بلغت إيراداته السياحية ٥٠ مليون دولار، مقابل ٣٥ مليارات دولار في مصر. وفي عام ٢٠٠٠، زادت هذه الإيرادات إلى ٧٦ مليون دولار. وعلى الرغم من الطاقة الكامنة في القطاع السياحي، لا يزال هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة تظهر في نقص الموارد المالية اللازمة لتعزيز وتحسين البنية الأساسية السياحية، وتدريب الأيدي العاملة الماهرة، وتوسيع الحملات التجارية وحملات التسويق. كما يواجه القطاع مشاكل تتصل بالمشاغل الأمنية وعدم كفاية الخدمات الأساسية، ولا سيما في المدن الرئيسية.

وتسعى الحكومة إلى تطوير هذا القطاع الهام الذي تعدده، في رؤيتها الاستراتيجية لربع القرن المقبل، أحد القطاعات ذات الأولوية في تنمية الاقتصاد. وهي لا تعتبره فقط أحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية، بل تعتبره أيضاً أنه قطاع يولد فرص العمل.

الجدول ١٠ - إحصاءات سياحية: مجموع السياح الوافدين ومتوسط عدد الليالي والإيرادات السياحية، ١٩٩٥-٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
٧٢ ٨٣٦	٥٨ ٣٧٠	٨٧ ٦٢٧	٨٠ ٤٥١	٧٤ ٤٧٦	٦١ ٣٥١	مجموع السياح الوافدين
٦٥	٦٥	٦	٦	٥	٦	متوسط عدد الليالي
٧٦	٦١	٨٤	٦٩	٥٥	٥٠	الإيرادات السياحية

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء.

رابعاً- التطورات الاجتماعية

ألف- السكان والنمو السكاني

الجدول ١١ - توزيع السكان حسب الفئات العمرية ومجموع السكان ومعدلات النمو السكاني، ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	
٤٨ر٨	٤٩ر٧	٥٢ر٢	١٥-٠ عاماً
٤٨ر١	٤٦ر٤	٤٣ر٦	١٦-٦٤ عاماً
٣ر١	٣ر٩	٤ر٢	٦٤ عاماً فما فوق
١٨ر٣	١٥ر٤	١٢ر٨	مجموع السكان (بالملايين)
٣ر٤	٣ر٦٩	٣ر٧	معدل النمو السكاني

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٠.

خلال التسعينات، زاد عدد سكان اليمن من ١٢ر٨ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ إلى ١٨ر٣ مليوناً في عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول ١١)، مسجلاً معدل نمو سنوي متوسطه ٣ر٥ في المائة تقريباً. ومعدل النمو السكاني في هذا البلد هو من أعلى المعدلات في العالم، وقد تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي طوال أعوام عديدة، ولا سيما في النصف الأول من التسعينات. ويوضح هيكل السكان في اليمن أن أكثر من ٤٨ في المائة من هؤلاء السكان هم في سن ١٥ عاماً وما دونها، وهذا الأمر يزيد من الضغوط الواقعة على الخدمات الحكومية، ولا سيما في قطاعي التعليم والصحة. ويبين توزيع السكان بين الجنسين أن نسبة الإناث كانت تفوق نسبة الذكور خلال عام ١٩٩٩، ثم تبدلت الصورة في عام ٢٠٠٠، فأصبحت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث. ويمكن أن يعزى هذا التحول إلى عامل أساسي هو عودة العمال المهاجرين من بلدان الخليج خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، وكان معظمهم من الرجال. وقد نتج ارتفاع النمو السكاني من عدة عوامل بينها التقاليد العائلية، وارتفاع معدل الأمية، ولا سيما بين النساء. وتشير الإحصاءات الحكومية إلى أن معدل الخصوبة بلغ ٦ر٩ بين النساء الأميات في عام ٢٠٠٠، مقابل ٣ر٢ فقط بين النساء المتعلّمات^(٦٣). كما أن الزواج المبكر هو من العوامل الرئيسية المسببة لارتفاع معدل النمو السكاني.

ويعيش معظم سكان اليمن في المناطق الريفية. ولا تزال نسبة النساء بين القوى العاملة منخفضة، ولم تتجاوز ٢٢ر٧ في المائة في عام ٢٠٠٠^(٦٤). وهنا أيضاً، يشكل انخفاض مشاركتهن في هذه القوى واحداً من العوامل الرئيسية التي ينجم عنها ارتفاع معدل النمو السكاني.

والحكومة مدركة لارتفاع معدل النمو السكاني وقد حاولت خفضه، إلا أن جهودها تبقى محدودة، بسبب التقاليد العائلية، وتأثير النظام القبلي، وارتفاع معدل الأمية. ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان البلد ٢١ر٧ مليوناً في عام ٢٠٠٥، و٤٠ر٦ مليوناً في عام ٢٠٢٥^(٦٥). وسيشكل هذا النمو تحدياً يواجه الجهود التي

()

()

()

تبذلها الحكومة لزيادة النمو الاقتصادي بغية استيعاب الأعداد الضخمة من الوافدين إلى سوق العمل خلال الأعوام المقبلة. وسيكون الطلب على الموارد، الناتج من النمو السكاني، هو التحدي الأصعب الذي سيواجه الحكومة في المستقبل، لا سيما وأن مواردها الاقتصادية محدودة حالياً.

باء- التعليم

أحرز اليمن تقدماً باهراً في توسيع نطاق التعليم، بحيث تشمل أنحاء البلد كافة، ومن ضمنها المناطق الريفية. فمعدل الالتحاق بالمدارس، ولا سيما بالمرحلة الابتدائية، سجل زيادة ملموسة خلال التسعينات، فارتفع عدد التلامذة الذين يتلقون التعليم الأساسي من ٢٢ مليون في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٣٣ ملايين في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠. وتمثل هذه الزيادة معدل نمو سنوي متوسطه ٤٣ في المائة، وهو أعلى من معدل النمو السكاني، البالغ ٣٥ في المائة. وارتفع عدد التلامذة في المرحلة الثانوية من ١٩٩٠٠٠ إلى ٤٤٤٠٠٠ تلميذ خلال الفترة نفسها، مسجلاً معدل نمو سنوي متوسطه ٨٤ في المائة. وفي مرحلة التعليم العالي، ارتفع عدد الطلاب، ففي مختلف الجامعات، من ٤٢٠٠٠ في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٨٤٠٠٠ في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠، مسجلاً معدل نمو سنوي يقارب ١٦ في المائة.

وعلى الرغم من هذا التقدم الجدير بالثناء، لا يزال نظام التعليم يعاني من خلل حاد في توزيع التلامذة بين الجنسين وفي التخصصات على حد سواء. فكفة الذكور لا تزال راجحة بقوة، في مرحلة التعليم الأساسي. ونسبة التلميذات اللواتي يتلقين التعليم الأساسي لم تتجاوز ٣٤٢ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠؛ وفي المرحلة الثانوية، ظلت نسبتهن أقل من ٣٠ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠، مع أنها ارتفعت من ١٢١ في المائة في عام ١٩٩٠. وعلاوة على ذلك، لا يزال معدل الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية منخفضاً قياساً به في بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً. ففي عام ١٩٩٨، مثلاً، لم يتجاوز هذا المعدل ٦٠ في المائة في اليمن، مقابل ٨٧ في المائة في بنغلادش و٨٤ في المائة في السودان^(٦٦). كما ارتفع معدل التحاق الإناث، فتجاوز ٥٦ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠^(٦٧).

كما يلاحظ وجود خلل بين مختلف المراحل التعليمية. ففي العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠، كان الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي يمثل نحو ٨٤ في المائة من الالتحاق الإجمالي، بينما لم يتجاوز معدل الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي ١١١ في المائة^(٦٨). ويبرز هذا الفرق ارتفاع معدل التوقف عن الدراسة بعد مرحلة التعليم الأساسي. وإضافة إلى ذلك، لم يتجاوز معدل الالتحاق بالتعليم المهني والفني ٠٣ في المائة من الالتحاق الإجمالي بنظام التعليم، وهذا يظهر وجود اختلال شديد لصالح التعليم الأكاديمي العام. ولا يزال البلد يعتمد على معلمين غير يمينيين لاستكمال العدد اللازم لتلبية الطلب المتزايد على التعليم. ولم يتجاوز الالتحاق بمراكز التعليم التي تخرج معلمين ٠٦ في المائة من الالتحاق الإجمالي. ويلاحظ أيضاً عدم وجود تنسيق بين نظام التعليم وسوق العمل، إذ إن نظام التعليم مهياً لتلبية احتياجات التعليم الأكاديمي العام، بينما يوجد قصور في عدد الأطباء والمعلمين والمديرين.

() UNCTAD, Least Developed Countries Report, 2000, p. 225

()

()

وخلال النصف الثاني من التسعينات، زاد إنفاق الحكومة على التعليم، لتلبية الحاجة إلى مدارس جديدة، ولاستخدام معلمين (وموظفي دعم) إضافيين، ولتغطية الزيادة المرتفعة في أجور العاملين في التعليم. وارتفع نصيب الإنفاق على التعليم ضمن مجموع نفقات الحكومة من ١٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ١٨ر٩ في المائة في عام ٢٠٠٠^(٦٩).

ولا يزال نظام التعليم في اليمن يواجه تحديات كبيرة في مجالي البنية الأساسية والخدمة. فهو يعاني من نقص في عدد المدارس أدى إلى ازدياد العدد المتوسط للتلامذة في الصف الواحد إلى أكثر من ٢٨ في عام ٢٠٠٠^(٧٠). وهذا الرقم، مع أنه ينطوي على تحسن بالنسبة للرقم المسجل في عام ١٩٩٧، أي ٣٦ تلميذاً، لا يزال مرتفعاً، وهو يضر بنوعية التعليم. ونظراً للنقص في عدد المعلمين، بلغ متوسط نسبة عدد التلامذة إلى عدد المعلمين في مرحلة التعليم الأساسي ٢٤ تلميذاً في عام ٢٠٠٠، وهذا أيضاً يؤثر على نوعية التعليم^(٧١).

وفي عام ١٩٩٨/١٩٩٩، أجرت وزارة التربية مسحاً أظهر وجود مشاكل كبرى تشوب النظام التعليمي في اليمن. فقد أوضح هذا المسح أن نسبة ٥٥ في المائة من المدارس كلها تحتاج إلى إصلاحات أساسية حتى تصلح لاستقبال التلامذة، وأن ١٥ في المائة من المدارس ليست مناسبة لذلك^(٧٢). كما أوضح أن أكثر من ٦٠ في المائة من المدارس ليس فيها تجهيزات مكتبية ولا ناسخات. وبلغ هذا المعدل ٦٧ في المائة في المناطق الريفية^(٧٣).

الجدول ١٢- إحصاءات تربوية، ١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٠/٢٠٠١

٢٠٠١/٢٠٠٠	١٩٩١/١٩٩٠	
		١- التعليم الأساسي
٣٣٤٨	٢١٩٩	عدد التلامذة (بالآلاف)
٣٤ر٢	٣٠ر٩	نسبة الإناث
		٢- التعليم المهني والفني
١١ر١	٩	عدد التلامذة (بالآلاف)
١٣ر٥	١١ر١	نسبة الإناث
		٣- التعليم الثانوي
٤٤٤	١٩٩	عدد التلامذة (بالآلاف)
٢٩ر١	١٢ر١	نسبة الإناث
		٤- التعليم العالي
١٨٤	٤٢	عدد التلامذة (بالآلاف)
٢٤ر٥	١٦ر٧	نسبة الإناث
٣٣ر١	٢٩	٥- نسبة الإناث ضمن مجموع عدد التلامذة في مراحل التعليم كافة

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠١-٢٠٠٥، الجدول ٢-١.

()

()

()

()

()

وبين المسح كذلك أن عدداً كبيراً من المدارس ليس فيه مكتبات ومختبرات لتلامذة المرحلة الثانوية، وأن نحو ٣٤ في المائة من المدارس لا تتلقى أي تعليمات إدارية من وزارة التربية. وتظهر هذه المعطيات التحديات التي تواجه النظام التعليمي في البلد على مستوى البنى الأساسية. كما تظهر أن عدد المعلمين المؤهلين لا يكفي لتلبية الطلب المتزايد على التعليم. فـ ٤٠ في المائة فقط من المعلمين اليمنيين يحملون شهادة ثانوية أو أعلى، وهذا مؤشر واضح إلى عدم امتلاكهم المؤهلات اللازمة للقيام بوظيفة التعليم. ويضاف إلى ذلك أن ٢١ في المائة تقريباً من العاملين في النظام التعليمي كانوا من غير المعلمين.

جيم- الخدمات الصحية

أحرز اليمن تقدماً ملحوظاً في توسيع نطاق الخدمات الصحية بحيث تشمل سكان المناطق الريفية. واتسعت التغطية الجغرافية لهذه الخدمات من ١٠ في المائة فقط في عام ١٩٧٠ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٠^(٧٤). وخلال التسعينات، زاد عدد المستشفيات الحكومية من ٧٤ إلى ١١٦، بينما زاد عدد المراكز الصحية من ٣٢٢ إلى ٥٧٤^(٧٥). كما نشط القطاع الخاص في الخدمات الصحية. وبحلول نهاية العام ١٩٩٨، كان في اليمن ٥٥٥ مستشفى ومركز صحي خاص مزودة بأسرّة، وأكثر من ٦٠٠٠ عيادة خاصة^(٧٦).

ولا تزال الخدمات الصحية في اليمن تواجه مشاكل كبرى منها النقص في عدد الأطباء والممرضين وغيرهم من موظفي الدعم. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ مجموع عدد الأطباء ٣٧٧٤، فكان المعدل ٢٣ طبيباً تقريباً لكل ١٠٠٠ شخص، وهو رقم منخفض جداً^(٧٧). وأدى النقص في التلقيح إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال مقارنة ببلدان أخرى من أقل البلدان نمواً. وفي عام ١٩٩٨، بلغ معدل وفيات الأطفال في اليمن ٨٢، مقابل ٦٩ طفلاً في السودان و٧٢ في بنغلادش^(٧٨). وعلاوة على ذلك، تراجع مجموع عدد الأسرّة في المستشفيات من ٩٩٣٣ سريراً إلى ٩٥٣٠ سريراً خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ (الجدول ١٣). ولم تتجاوز نسبة عدد السكان إلى عدد الأسرّة في عام ٢٠٠٠ سريراً واحداً لكل ٢٠٠٠ شخص، بينما بلغ هذا المعدل ٢١ في مصر، ١٦ في الأردن، و٢٨ في لبنان في عام ١٩٩٨^(٧٩).

وبقي إنفاق الحكومة على الخدمات الصحية مستقراً نسبياً خلال التسعينات. فقد تراوح معدل النفقات بين ٤ في المائة من مجموع نفقات الحكومة في عام ١٩٩١ و٤١ في المائة في عام ٢٠٠٠^(٨٠). وبلغت حصة الخدمات الصحية ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨، مقابل أكثر من ٦ في المائة في المملكة العربية السعودية، و١٦ في المائة في مصر، و٣٧ في المائة في الأردن^(٨١).

الجدول ١٣ - إحصاءات صحية: عدد الأطباء، وعدد السكان في مقابل كل طبيب، وعدد الأسرّة

()

()

() The World Bank, *Comprehensive Development Review*, Health Sector, Phase I, January 2000, p. 6.

()

() UNCTAD, *Least Developed Countries Report*, 2000, p. 15.

() World Bank, *Yemen, Comprehensive Development Review*, January 2000, p. 14.

()

() The World Bank, *Comprehensive Development Review*, January 2000, p. 16.

وعدد السكان في مقابل كل سرير، ١٩٩٧-٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
٣٧٣٤	٣٨٠١	٤٠٥٢	٤٠٧٠	عدد الأطباء
٥٢٣١	٤٦٥٠	٤٥٠٦	٤٣٢١	عدد السكان في مقابل كل طبيب
٩٥٣٠	١٠٠٩٣	١٠٦٢٥	٩٩٣٣	عدد الأسرة
١٩١٦	١٧٥١	١٦٠٧	١٦١١	عدد السكان في مقابل كل سرير

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، قضايا مختلفة.

وإضافة إلى مشاكل البنية الأساسية، يواجه القطاع الصحي تحديات كبيرة في مجالات أخرى. ففي مجال تلقيح الأطفال، ترتفع نسبياً معدلات الأطفال الذين هم دون سن الخامسة ولم يتلقوا تلقيحاً مناسباً ضد شلل الأطفال. وفي عام ١٩٩٩، بلغ هذا المعدل ٤٤ في المائة من الأطفال الذكور، و٤٥ في المائة من الطفلات^(٨٢). وبلغ معدل الأطفال الذين لم يكملوا التلقيح ضد الحصبة ٤٧ في المائة للأطفال الذكور و٤٨ في المائة للطفلات^(٨٣).

وتتسم الخدمات الصحية، أيضاً، برداءة النوعية، بسبب النقص في عدد الأطباء والأسرة والمعدات الطبية الأخرى. ويمثل ضعف مراقبة وزارة الصحة العامة على المراكز الصحية العامة والخاصة إحدى المشاكل التي تؤدي إلى رداءة العلاج. كما تنجم مشاكل عن رداءة نوعية الأدوية التي تهرب إلى البلد من غير مناوله ملائمة. وثمة مشاكل صحية ترتبط بخدمات عامة أخرى كقصور النظام الصحي ونقص المياه. وتشير آخر البيانات المتيسرة إلى أن ٤٠ في المائة فقط من السكان يحصلون على مياه مأمونة، و١٠ في المائة فقط يستفيدون من مرافق صحية ملائمة^(٨٤). ويمثل قصور نظام التأمين الصحي إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجهها الخدمات الصحية في البلد^(٨٥).

دال- الفقر

يمثل الفقر والبطالة مشكلتين أساسيتين تواجهان الحكومة في اليمن. وهما مشكلتان شديدتا الترابط، لأن ارتفاع معدلات البطالة هو من العوامل الرئيسية التي تسبب تفاقم الفقر. وتحديد مستوى الفقر في البلد هو الخطوة الأولى للحد منه، ولذلك أجرت الحكومة في عام ١٩٩٩، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، مسحاً حول الفقر طبق التعريف الأوسع للفقر، الذي لا يقتصر على مستوى الدخل الفردي، بل يلحظ مصادر دخل أخرى ممكنة، ومدى تيسر الخدمات الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية. وقد خلص المسح إلى عدة وقائع هامة. فعلى مستوى الفقر المطلق، تبين أن ٢٧ في المائة من أسر البلد لا تملك القدرة على تلبية احتياجاتها الغذائية اليومية، وكانت هذه النسبة ٢٢ في

()

()

()

()

المائة في عام ١٩٩٨^(٨٦). وبلغ عدد السكان الذين يعانون من الفقر المطلق ٣٠ في المائة من مجموع السكان في عام ١٩٩٩^(٨٧). كما أوضح المسح أن أكثر من ٥١ في المائة من الأطفال المتدنية أعمارهم عن الخامسة يعانون من نقص في الوزن نتيجة لسوء التغذية^(٨٨).

وعلى مستوى الخدمات الصحية، ولا سيما تلقيح الأطفال، هناك مشاكل تتصل بارتفاع نسبة الأطفال غير المحصنين تماماً بالتلقيح ضد الشلل والسل والحصبة^(٨٩).

وقد اتخذت الحكومة ثلاث مبادرات لتخفيف أضرار الفقر وتأمين المساعدة الأساسية للفقراء. فالمبادرة الأولى هي إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يستهدف تمويل مشاريع طويلة الأجل لصالح الفقراء. والمبادرة الثانية هي إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية الذي يستهدف تقديم دعم نقدي للشريحة الفقيرة جداً وللمعوقين^(٩٠). والمبادرة الثالثة هي مشروع الأشغال العامة الذي يستهدف تأمين العمل المؤقت للفقراء العاطلين عن العمل^(٩١).

والصندوق الاجتماعي للتنمية هو أكبر هذه المبادرات وأهمها، لأنه يتلقى المساهمات من الحكومة والبلدان المانحة.

ويقدم الصندوق سلفاً للمشاريع الصغيرة التي تستهدف رفع مستوى معيشة الفقراء. وفي عام ١٩٩٩، رصد ٤٧ مليون دولار في ٧٨٥ مشروعاً في مختلف أنحاء البلد^(٩٢). وقد تأسس هذا الصندوق في عام ١٩٩٥، ويستمد تمويله من وكالة التنمية الدولية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاتحاد الأوروبي^(٩٣).

()

()

()

()

()

()

The International Monetary Fund, Yemen: *Selected Issues, from Unification to Economic Reform: Yemen in the 1990s*, p. 192. ()

()

خامساً- الخلاصة والتوصيات بشأن السياسات

ألف- الخلاصة

لم يفض الأداء الاقتصادي في اليمن، محسوباً على أساس نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، إلى تحسن هام في مستوى معيشة السكان. غير أن المقارنة بين العامين ٢٠٠٠ و١٩٩١ تعطي مثلاً واضحاً عن تحسن هذا الأداء. ففي عام ١٩٩١، نما الاقتصاد بنسبة ٣١ في المائة، وهي أقل من نسبة النمو السكاني. وفي عام ٢٠٠٠، نما، حسب التقديرات، بنسبة ٥ في المائة. وتوضح المقارنة مع سائر أقل البلدان نمواً أنه، خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بلغ متوسط النمو الاقتصادي في اليمن ٣٤ في المائة مقابل ٣٢ لمجموعة أقل البلدان نمواً. ومن جهة أخرى، نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن بمعدل متوسطه ٨ر٠ في المائة، فظل أقل من المعدل المسجل لمجموعة أقل البلدان نمواً والبالغ ٩ر٠ في المائة.

وخلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من عقد التسعينات، تحقق النمو الاقتصادي في ظل استقرار نسبي في الأسعار، قياساً به في النصف الأول منه. وبلغ متوسط معدل التضخم، محسوباً على أساس التغيرات السنوية التي سجلها مؤشر أسعار الاستهلاك، ٨ر٧ في المائة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، مقابل معدل سنوي متوسطه ٦ر٤١ في المائة خلال النصف الأول من الفترة ١٩٩١-١٩٩٥.

كما انخفضت نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في إطار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٩، سجل رصيد الميزانية، بما في ذلك القروض والمنح، فائضاً للمرة الأولى. وفي عام ٢٠٠٠، استمر فائض الميزانية، وقدر أنه بلغ ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويظهر في الفائض نجاح الجهود التي تبذلها الحكومة لتثبيت بيئة الاقتصاد الكلي في البلد.

كما نجحت السياسة النقدية التي اعتمدت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة في تثبيت سعر صرف العملة المحلية في مقابل الدولار. وجسد هذا الاستقرار التقدم المحرز في السياسات المالية والنقدية وتزايد الإيرادات النفطية، ولا سيما خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. ولولا تزايد الإيرادات النفطية وشطب الديون الخارجية المتراكمة على البلد و/أو إعادة جدولتها، لكانت الجهود التي بُذلت لتثبيت بيئة الاقتصاد الكلي أقل نجاحاً.

ويزداد اعتماد الاقتصاد اليمني على تصدير النفط. وتمثل الصادرات النفطية أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع الصادرات وأكثر من ٧٥ في المائة من مجموع الإيرادات الحكومية. وبسبب عدم تنوع الصادرات، يزداد تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية. ويمثل ضعف الإنتاجية، ولا سيما في القطاع الزراعي الذي هو القطاع الاقتصادي الرئيسي، مشكلة تواجه تنويع قاعدة الصادرات في البلد. كما أن الاحتياطي النفطي المثبت قليل جداً قياساً به في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في المنطقة. وإذا لم تحصل اكتشافات نفطية هامة في الأعوام المقبلة، فسيكون من الصعب أن يستمر البلد بالإنتاج على المستوى الحالي، الذي يقارب ٤٣٤ ٠٠٠ برميل يومياً. وقد استقرت تحويلات العمال المغتربين، التي كانت أهم مصدر للعملة الأجنبية قبل اكتشاف النفط، ولا يُتوقع لها أن تنمو في الأعوام المقبلة.

ويشير هيكل الاقتصاد في اليمن إلى أن القطاع الزراعي لا يزال يهيمن على هذا الاقتصاد. وقد هبطت حصة هذا القطاع من ٢٤ر٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢١ر١ في المائة في عام ٢٠٠٠، لكنه، رغم ذلك لا يزال أهم القطاعات من حيث الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي. وكان تزايد حصة قطاع الصناعات الاستخراجية، ومن ضمنها إنتاج النفط والغاز، أهم تطور شهده هيكل الناتج المحلي الإجمالي. فهذه الحصة

ارتفعت من ١٣ر٦ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ١٦ر٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. كما سُجل تطور هام آخر هو هبوط حصة قطاعات النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٥٠ في المائة، بعد أن كانت ١٤ر٨ في المائة.

وتواجه خدمات التعليم في اليمن عدة مشاكل أساسية منها، مثلاً، قلة المدارس، والمعلمين الماهرين، ونقص المكتبات والمختبرات، ولا سيما في المناطق الريفية، حيث يعيش معظم السكان. كما يعاني النظام التعليمي من عدة مشاكل ويواجه تحديات خطيرة. ومن المشاكل الرئيسية التي تؤثر سلباً على نوعية التعليم ارتفاع متوسط عدد التلامذة في كل صف وعددهم في مقابل كل معلم، وعدم وجود مراقبة صحيحة من وزارة التربية على المدارس، ولا سيما في الأرياف.

ويمثل ارتفاع معدل الفقر في البلد أحد التحديات الأساسية التي تواجهها الحكومة. وقد بين مسح أجري في عام ١٩٩٩، معتمداً تعريفاً أوسع للفقر، أن نسبة ٢٧ في المائة من أسر البلد تعيش في فقر مطلق، وكانت هذه النسبة ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٨.

ويواجه البلد مشكلة خطيرة في المياه. ويُقدر نصيب الفرد من استخدام المياه بنحو ١٢ في المائة من متوسط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وب ٢ في المائة من متوسط العالم. ويسجل الإفراط في استخدام الموارد المائية في البلد معدلاً عالياً، سيؤدي إلى نضوب أسرع للمخزون المائي. كما أن هدر المياه يقدر بنسبة ٣٠ في المائة. وتشير التقديرات أيضاً إلى أن زراعة القات تستهلك نحو ثلث الموارد المائية المحدودة في البلد.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، تراجعت حركة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، فهبطت من ٤٥١ مليون دولار في عام ١٩٨٥ إلى ٣١٠ ملايين في عام ١٩٩٨. وهبط نصيب البلد من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتدفق إلى أقل البلدان نمواً من ٤ر٥ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٢ر٦ في المائة في عام ١٩٩٨. ولا يزال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدوداً، وهو يمثل، أساساً، في الاستثمارات التي تجريها الشركات الكبرى العاملة في قطاع النفط في البلد. وقد طرأت على هذا التدفق المحدود، خلال الأعوام الماضية، تقلبات ارتبطت بظروف أسواق النفط.

وسيكن التحدي الأساسي في مجال الإصلاح الاقتصادي، على مدى الأعوام المقبلة، في استكمال الإصلاح المؤسسي الذي بدأ في عام ١٩٩٨، وذلك باعتماد عدد من القوانين والأنظمة الجديدة التي تشمل، مثلاً، القوانين المصرفية الجديدة، وقوانين التجارة الخارجية، وقوانين إصلاح الخدمة المدنية. وإضافة إلى ذلك، تسير عملية الخصخصة ببطء، ولا سيما فيما يتعلق ببيع المؤسسات الكبرى التي تملكها الدولة، كمصفاة عدن.

وفي المجال الصحي، تمس الحاجة إلى زيادة عدد الأطباء والموظفين الفنيين الآخرين، وإلى تحسين الخدمات الصحية عامة، وفي المناطق الريفية خاصة. وقد أوضح المسح الذي أجرته وزارة التخطيط والتنمية مؤخراً ارتفاع نسبة الأطفال الذين هم دون سن الخامسة ولم يستكملوا تلقيحهم، ومن شأن ذلك أن يعرضهم لمخاطر صحية في الأعوام المقبلة.

ومختصر القول أن التحديات الرئيسية التي تواجه اقتصاد البلد تشمل ما يلي: ارتفاع معدل البطالة والفقر، ونقص المياه، وارتفاع معدل الأمية، ونقص الأيدي العاملة الماهرة، ولا سيما في مجال الإدارة الاقتصادية، وارتفاع معدل النمو السكاني. ويضاف إلى ذلك، أن الاقتصاد ضعيف في مواجهة الصدمات الخارجية، التي تظهر خصوصاً في تطورات أسعار النفط وتقلبات تحويلات العمال، أي من المصدرين الرئيسيين للعملة الأجنبية في البلد.

باء- التوصيات بشأن السياسات

- ١- تعجيل تنفيذ الإصلاح المؤسسي لتشجيع القطاع الخاص في البلد على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في الاقتصاد. فتباطؤ تنفيذ عدة قوانين وأنظمة، ولا سيما تلك المتصلة بخصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة، يمكن أن يثبط جهود القطاع الخاص ويعوق الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز الفعالية الاقتصادية والقدرة التنافسية. ويمكن أن يعوق أيضاً تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد.
- ٢- الإسراع في تدابير التنويع للحد من الاعتماد الشديد، في الوقت الحاضر، على قطاع النفط وقطاع الزراعة. وفي هذا السياق، لا بد من الإسراع في تنمية الأنشطة الاقتصادية التي تبشر بالنجاح، كصيد الأسماك والسياحة.
- ٣- خفض معدل البطالة بتعزيز التنسيق بين النظام التعليمي وسوق العمل، وتقليل الأجانب وتكثيف الموظفين المحليين العاملين في هذا الميدان. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكل التنويع الاقتصادي جزءاً من حل مشكلة البطالة في البلد، ولا سيما إذا أدى إلى زيادة حصة قطاع الصناعة التحويلية وقطاع السياحة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٤- حل مشكلة المياه التي يعاني منها البلد حالياً. ومن التدابير التي يمكن اتخاذها على هذا الصعيد خفض كميات المياه التي تستهلكها زراعة القات. وينبغي أن يكون تقنين استهلاك المياه بين التدابير العاجلة التي تتخذ لحل مشكلة المياه.
- ٥- تكثيف الجهود من أجل خفض معدل الأمية المرتفع. ويمكن أن يكون بين الأمور التي تساعد على تحقيق ذلك إدراج القضاء على الأمية ضمن النظام التعليمي العام.
- ٦- تكثيف الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإمداد البلد بالدعم الفني والمالي. فهذا البلد، مع انه، حالياً، مصدر للنفط، لا يزال شديد الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل الاستثمار.
- ٧- إعطاء التنمية البشرية أولوية عالية. فالبلد يعاني نقصاً خطيراً في الأيدي العاملة الماهرة وفي عدد المديرين المؤهلين لتنفيذ الإصلاح المؤسسي بكفاءة. ويمكن حل هذه المشكلة بتقديم التدريب المكثف وتنظيم الدورات التدريبية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- ٨- بذل الجهود من أجل خفض معدل الفقر المرتفع في الوقت الحاضر. وهذا هدف طويل الأجل، والحل الفوري هو في تزويد الصندوق الاجتماعي للتنمية بموارد إضافية، فيتمكن من تقديم المساعدة للمزيد من السكان الفقراء. وللدور الذي يؤديه المجتمع الدولي، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة، أهمية بالغة في خفض مستوى الفقر في البلد.

المراجع

البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، ٢٠٠٠م.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٩-٢٠٠٠.

Economist Intelligence Unit. *Yemen Country Profile*, 2000.

International Monetary Fund. *Yemen: Selected Issues, from Unification to Economic Reform: Yemen in the 1990s*. Washington, D.C., 2001.

وزارة التربية والتعليم، التقرير العام لنتائج المسح التربوي الشامل لعام ١٩٩٨/١٩٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، نشرة فصلية، العدد الثالث، نيسان/أبريل ٢٠٠١.

Ministry of Labour and Vocational Training. *Final Report*, 1999 Labour Force Survey. November 2000.

وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٠م.

_____ الخطة الخمسية للتنمية، ٢٠٠١-٢٠٠٥.

_____ *National Survey on Poverty: Report on Main Conclusions and the Final Report*

_____ *.Final Report on the Services Survey*, July 2001

_____ *.Final Report on the Conclusions of the Industrial Survey*

United Nations Conference on Trade and Development. *The Least Developed Countries Report*, 2000.